



# Yemen

## تقرير وطني مرحلي عن تنفيذ اطار عمل هيونغو (2011-2013)

Abdo razzaz salah  
Ministry of Water and Environment  
hfamonitor-yem  
asrazzaz@gmail.com

اسم نقطة التواصل:  
المنظمة:  
العنوان/الموقع:  
الايهيل:  
التليفون:  
فاكس:

2011-2013  
نهائي  
1 April 2013  
23 April 2013  
عربي

هدية التقرير:  
حالة التقرير:  
اخر تعديل:  
تاريخ الطباعة:  
لغة التقرير:

Official report produced and published by the Government of 'Yemen'  
<http://www.preventionweb.net/english/countries/asia/yem/>



## الأهداف الاستراتيجية للهف 1

### نتيجة بيان:

أعدت الهيئة العامة لحماية البيئة الاستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئة 2012-2025 والتي تهدف إلى إدماج العمل البيئي في التخطيط التنموي الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام وفي تخطيط القطاعات الرئيسية بشكل خاص وذلك من أجل تحقيق رؤية 2025م ويضاف إلى ذلك البعد البيئي مروراً بتحقيق أهداف التنمية MDG بحلول 2015م حيث أن تحقيق هذه الرؤية لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال نهج التنمية المستدامة الذي يقوم على ثلاث ركائز أساسية هي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وترشيد استخدام الموارد والحفاظ عليهما بدأت اليمن بتطبيق بعض السياسات التي تهدف لدمج الحد من المخاطر الممارسات و الأنشطة الإنشائية ولكن بصورة غير مباشرة (للتحمل المعنى الدرفي) كإجراءات تقييم الأثر البيئي لمشاريع التنمية و معايير السلامة ولوائح الأمان والصحة في أماكن العمل و المهائذ ذات الصلة الأخرى التي يجري إضفاء الطابع المؤسسي وتطبيقها كعنصر من عناصر التنمية الوطنية حاولت بعض المجالس المحلية للمحافظات بالقيام بدورها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام و الخاص ولكن القلق من القطاع الخاص لا يعطي اعتبار لهذا الجانب اقصد الحد من مخاطر الكوارث، الا بالقدر الذي سيستفيد منه. وخلال الأعوام-2012 اقتصر اهتمام الحكومة خلال العامين السابقين بوضع الاستراتيجيات الاقتصادية من أجل النمو، وتخفيف حدة الفقر بحكم الوضع الاقتصادي الصعب الذي خلفته الأزمة.

## الأهداف الاستراتيجية للهف 2

### نتيجة بيان:

في اليمن بدء صوت الحد من مخاطر الكوارث يبرز بصورة مقبولة نوعاً ما دفع القيادة العليا للدولة بالتوجه ببناء بعض المؤسسات والمراكز التي من شأنها ان تسهر ببناء القدرات لمواجهة اخطار استنادا الى توجيهات رئيس الجمهورية لوزير التخطيط والتعاون الدولي لحشد الدعم والتحويل للإنشاء صندوق مواجهة الكوارث على مستوى البلد اسوة بصندوق إعادة اعمار محافظتي حضرموت والمهرة الذي يقوم بدور بارز وانجازات حافلة في المحافظتين وأخذ بالاعتبار الدروس المستفادة من الكوارث السابقة وايضا انشاء مركز للطوارئ البيئية في مدينة الحديدة الساحلية بمبلغ نصف مليون سعودي بتحويل البرسيجا ولكن المشروع وتعثرت نتيجة الخلافات بين وزارة الحياة والبيئة و هيئة الشؤون البحرية بشأن الهامر والادارة. وايضا البرنامج التجريبي لتحقيق المهونة إزاء المناخ PPCR بتحويل البنك الدولي ويهدف الى بناء شبكة وطنية للمحطات الجوية الهيدرولوجية، بناء القدرات للأشخاص وللمؤسسات، ادارة برنامج لتحقيق التكيف مع تغير المناخ وتبادل المعلومات والخبرات وجمع بيانات ونظام الانذار المبكر.

## الأهداف الاستراتيجية للهف 3

### نتيجة بيان:

وحدة تغير المناخ الههولة من البنك الدولي والتابعة لهيئة البيئة وبمساعدة خبراء وضعت الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ. وأيضا الإستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئية التي أعدها برنامج النهم المتحدة الإنمائي مع الهيئة العامة للبيئة والتي تحدد ملامح المرحلة القادمة ووضعها منهج متكامل وبصورة واضحة للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز قدرات السلطات المحلية لمواجهة واليات التعاون للتصدي الاستعداد-2025. وأيضا صندوق إعادة اعمار محافظة حضرموت والمهرة. أيضا يوجد خطة وطنية لإدارة الكوارث في الدفاع الهندي ولكن غير مفعلة وغير معتمدة حتى الآن.الخطة الوطنية لمواجهة تلوث البيئة البحرية بالنفط والتي تتبع هيئة الشؤون البحرية. ولكن كل هذه الخطط والاستراتيجيات لا يوجد لها أثر ملموس على الواقع حيث يضل العائق الهادي حجر عثر للتنفيذ .

## القسم 2: الأهداف الاستراتيجية

### مجال التطلع المستقبلي المنطقة 1

الإدماج الأكثر فاعلية للاعتبارات مخاطر الكوارث في سياسات ومخططات وبرامج التنمية المستدامة على جميع المستويات، مع التركيز على منع الكوارث وتخفيف أثارها وزيادة الاستعداد وخفض قابلية الضرر.

#### الأهداف الاستراتيجية:

بدأً تنامي الوعي يتعزز تدريجياً على المستوى الرسمي بالحاجة لدمج إدارة الكوارث والخطار البيئية في خطط التنمية المستدامة، باهكائيات ضئيلة متاحة، فاستحدثت تشريعات تنظم حياة المواطنين العامة، كمنع البناء العشوائي في مواقع الفيضانات والانزلاقات، ومراقبة إجراءات السلامة في مواقع العمل الفني والتدريب المهني والعام، والترويج الإعلامي لمنع هضغ القات والتدخين والممارسات غير الصحية لمكافحة المخاطر الصحية واستنزاف المياه ومنع الحفر العشوائي. وتزود الدولة الن مواطنيها بمهارات لازمة لسوق العمل بإنشاء المزيد من المعاهد والكلية التقنية والفنية للحد من البطالة والفقر ومنح قروضاً صغيرة ويسرة مدعوة من بعض البنوك الوطنية ومناحين دوليين، وضماناً اجتماعياً للمعوزين الذي لا يوفر الحد الأدنى لمستوى المعيشة ولكن هي خطوة بالاتجاه الصحيح. وبعد (تسونامي)، دُشنت آلية الحد من الكوارث وتقلبات المناخ، بإنشاء مركز رصد جيولوجي لتتبع حركة الزلازل والبراكين وتقليل أثارها، وعلى خلفية الانزلاق الصخري (الظفر) صممت هيئة المساحة الجيولوجية خريطة بؤر المخاطر الطبيعية في اليمن، منها تسعة حقول بركانية في البر والبحر، وعملت مصلحة الدفاع المدني 2007 أجهزة إنذار مبكر متقدمة ولكن لا تعمل الى الان بسبب عدم وجود ميزانية تشغيلية، بينما ترصد الهيئة العامة للأرصاد حركة النواجم والاهتزازات البحرية لتأمين نشاط الملاحة وبدأت التحضيرات الأولية لبرنامج 2012 PCR بنهويل البنك الدولي ويهدف الى بناء شبكة وطنية للمحطات الجوية الهيدرولوجية وتزويد محطات للأرصاد وهيئة الموارد المائية ووزارة الزراعة بهذا الخصوص ويكون باستضافة الارصاد الجوية. وأصدرت وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة لحماية البيئة الاستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئية 2012-2025، والمياه و التلوث، وأعلنت المحميات الطبيعية وشجعت إسهام المجتمعات المحلية ونظم الرصد الذاتي في المنشآت الصناعية، ورشحت الطلب على موارد البيئة الطبيعية، وشاركت بسن سياسات مجال السياحة البيئية ومشاريعها النموذجية، وطورت نظم المعلومات البيئية، مما يصبون التنوع الحيوي وحقوق أجيال المستقبل.

وبعد اتفاقية اليمن والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لإنشاء وحدة إدارة محاصرة الكوارث (18 أغسطس 2003) الذي عمل حتى 2010 وتعثرت بعد ذلك لأسباب مالية خففت إستراتيجية الهلال الأحمر اليمني (2007-الآن) أثار الكوارث الطارئة وعززت الوعي العام بصيانة البيئة وتأهيل جاهزية الاستجابة للكوارث بأساليب متكاملة وقائية وإنعاشية، وربط إدارة الكوارث بقطاعات ذات صلة كالصحة بما في ذلك الدعم النفسي والإسعاف النولي المجتمعي ولكن تضل بشكل محدود. ويبرز هنا صندوق إعادة اعمار محافظتي حضرموت والمهرة وهما أكبر من مساحة نصف اليمن والذي لعب دور بارز وهام في إعادة الاعمار بعد الكارثة النليمة التي اجتاحتها في عام 2008م وايضا يتدخل الصندوق في تأهيل البنى التحتية للهدن الرئيسية فيهما وصيانة وتحسين مجاري السيول ووحدته للإنذار من السيول وعمل معالجات لخور الهكلا التي تعد تجربة جديدة وناجحة .

### مجال التطلع المستقبلي المنطقة 2

تطوير وتعزيز المؤسسات والليات والقدرات على جميع المستويات - وخاصة على مستوى المجتمعات - والتي بوسعها أن تشارك في بناء القدرة على مجابهة الكوارث.

#### الأهداف الاستراتيجية:

شحة الإهكائيات صعبت مهمة اليمن في تطوير آليات متكاملة لمواجهة مخاطر الكوارث المحتملة وتقليل أثارها، إلا أنها في حدود أهكائياتها طورت قدرات تخطيط وطنية حكومية وأملت منظمات مدنية، بالمشاركة في أنشطة دولية ودورات تدريبية وورش عمل ولقاءات تشاورية بين الجهات ذات العلاقة على المستوى الوطني والمحلي، بدعم محدود من دول صديقة ومنظمات دولية، لخصر الكوارث وبناء قاعدة معلومات لتصميم آليات علمية مشتركة لمواجهةها.

ويضل ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة ناتج عن عدم وضوح القوانين وتضارب المهام وايضا شحة الامكانيات المالية عائق اهمر تعزيز قدرات المؤسسات على المستوى الوطني والمحلي والتخطيط.

وقد مثل تاخر البنك الدولي عن البدء ببرنامج ادارة مخاطر الكوارث والذي كان مقررا ان يبدا 2011 انتكاسة كبيرة والذي خصص في عدد من مكوناته لبناء وتطوير القدرات المؤسسية والفردية.

ويوصي مركز الرصد الزلزالي بتطبيق كود البناء ( دستو ) المقاوم لتأثير الزلازل والبراكين في كافة مناطق اليمن والذي لم يطبق الى

### مجال التطلع المستقبلي للمنطقة 3

التضمين المنهجي لهداخذ الحد من المخاطر في تصهير وتنفيذ خطط الطوارئ وفي برامج الاستجابة والتعافي لإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة.

#### الأهداف الاستراتيجية:

جاء قرار انشاء صندوق اعادة اعمار محافظات حضرموت والمهرة كالجبهة الوحيدة في اليمن الخاصة بالتعافي و اعادة تأهيل المجتمعات المتضررة من الكوارث وهو فقط مقتصر على المحافظتين ويؤمل انشاء صندوق لهذا الغرض لكافة محافظات الجمهورية. واعتهدت آليات وأدوات لتنفيذ خطط الإدارة البيئية، لكنها أغفلت برامج التعافي بعد الكوارث، كما أن الأطر المؤسسية والسياسات الهدرية في هذا الجانب هشة؛ لعدم اعتماد الميزانيات وتكاليف الأعباء اللازمة لتنفيذها وتوسيع نطاق عملها على المستوى المحلي و الوطني ؛ لذلك فإن اليمن مازالت في الخطوات الأولى لتحقيق هذه المبادئ التي سنتحقق مع زيادة الوعي وإيجاد موارد تمهوية، الأمر الذي يتطلب الاستمرار في البحث عن موارد إضافية والبداء باعتماد ميزانيات مصغرة على مستوى كافة القطاعات؛ لتساعد على تفعيل دور هذه السياسات، فاعتهدت خطط الإدارة البيئية بإدارة جديدة على مستوى الدولة يحتاج ميزانيات تنفيذية الذي ترى فيه الحكومة خصوصاً في هذه الفترة ليسى من اولوياتها كون اليمن تمر بمرحلة انتقالية محددة اولوياتها بدقة وفق المبادرة الخليجية. لهذا اقترحت هيئة حماية البيئة أن تدعم السلطات المركزية والمحلية لإعداد خطط وطنية ومحلية لحماية المناطق الساحلية من الكوارث الطبيعية؛ وتعزيز دور الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية في وزارة المياه والبيئة لتنفيذ دورها بها في ذلك تقييم المخاطر المحتملة وتعزيز التنسيق بينها وبين المهتمين على المستوى المحلي (المجتمعات المحلية). وتحتاج المجتمعات إلى بناء وتطوير ثقافة واليات الاستعداد والمرونة عبر اشراكهم بالفعاليات و تبادل المعلومات والتعليم والتدريب والبحث والتوعية العامة. كما اقترح مركز الرصد الزلزالي استحداث شبكات رصد زلزالي وبركاني لتغطية مناطق اليمن، وإنتاج خرائط زلزالية وبركانية وبرامج توعية عامة وأكواد الزلازل والبراكين، بتعاون الجهات ذات العلاقة. ويتبنى الهلال الأحمر خطة طوارئ تقوم على التقييم الذاتي لفعالية الاستجابة الطارئة للكوارث، وتقديم معلومات ذات صلة عن أخطار الكوارث، وخرطة المخاطر المجتمعية، وتطوير مستوى التنسيق مع كافة القطاعات ذات الصلة، وكذا الهيئات والمؤسسات العاملة في المجال الإنساني وواجهة الكوارث، والتدريبات الدورية للاستعداد للكوارث لضمان التصدي للكوارث بسرعة وفعالية.

# القسم 3: أولوية العمل 1

ضمان أن الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ووطنية ذات أسس مؤسسية قوية لتنفيذها.

## أولوية العمل 1: المؤشر الأساسي 1

وجود إطار سياسي وتشريعي وطني للحد من مخاطر الكوارث مع لامركزية في المسؤوليات والقدرات على جميع المستويات.

### مستوى التقدم: 2

عض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل تؤد مخاطر الكوارث في الحساب تجاه الاستثمارات والقرارات المتعلقة بالتخطيط ؟ نعم

لا	خطة التنمية الوطنية
نعم	خط واستراتيجيات القطاعات
نعم	سياسات واستراتيجيات تغير المناخ
لا	الذوراق الاستراتيجية للحد من الفقر
لا	التقييم القطري المشترك (الدول المشتركة في المساعدة /إطار عمل الأمم المتحدة)
لا	الدفاع الهدي السياسات والاستراتيجيات والتخطيط للطوارئ

وقد بذلت الأحكام التشريعية و / أو تنظيمية لإدارة مخاطر الكوارث؟ نعم

### الوصف :

في الحقيقة لا توجد خطة وطنية خاصة بإدارة الكوارث عدا خطة الدفاع الهدي التي شاركت اغلب الجهات ذات العلاقة بإعدادها وخبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006 ولكنها لم تقر رسميا ولم تحدث حتى الآن

فهنالك خطط قطاعية كخط: الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية بوزارة المياه والبيئة - الشؤون البحرية بوزارة النقل . وزارة النفط والمعادن - وحدة تغير المناخ في الهيئة العامة لحماية البيئة وتهدف إلى إدارة الكوارث مع تباين قصور استراتيجياتها. لكنها تؤسس لخطة تنمية وطنية شاملة.

يوجد استراتيجية وطنية للتكيف مع التغيرات المناخية-هيئة البيئة ولكن مدي تنفيذ هذه الاستراتيجية لازال الى الآن غير ملموس وايضا الاستراتيجية الوطنية للمياه والاستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئية وهي تقريبا الاستراتيجية الوحيدة التي ذكرت الحد من مخاطر الطوارئ واليات التخطيط والاستعداد والمواجهة بشكل واضح وهي للفترة 2012-2025م.

وحسب هيئة حماية البيئة: التقدم بسيط تخطيطا وتنفيذا. وتقف شحة الموارد المالية وراء تعثر ارتفاع خطط القطاعات إلى خطة شاملة للتنمية الوطنية؛ فضلا عن ضعف الخبرات الفنية وجمع البيانات وتحليلها والتنسيق وقلة الوعي المهني والبيئي؛ مما جعل آثار

تحديات الكوارث الطبيعية بالغة في غياب الاستعدادات الرسمية والشعبية لمواجهةها والتقليل من أضرارها، وعلى الحكومة دمج الجهود الرسمية والشعبية ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية وإدراجها في الخطط السنوية والخططة الخمسية والبرنامج الاستراتيجي برامج الإصلاح الهالي وتنويع مصادر تمويلها الدائم، وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتطوير إجراءات مواجهتها والوقاية مخاطرها قبل حدوثها على المستوى الوطني والمحلي مع التركيز على الحد من الأنشطة البشرية التي تهدد توازن الأنظمة البيئية.

وحسب مركز الرصد الزلزالي: تطور أداء شبكات الرصد الزلزالي، وزادت محطات رصد في الحقول البركانية، وأصدرت تشريعات للبناء الهوسسي الخاص برصد ودراسة الزلازل والبراكين.

وحسب هيئة الشؤون البحرية : تم تطوير أنظمة وخطط لمواجهة الكوارث البحرية وإدارة التخفيف من مخاطرها وكذا إعادة التأهيل ، كالخطة الوطنية لإدارة الكوارث والخطة الوطنية لمواجهة التلوث النفطي في البيئة البحرية . ونود ان نذكر بان عدد من الجهات المختصة تشتغل على خطط سنوية على مستوى المؤسسة او الادارة وعند الاطلاع والمراجعة لهذه الخطط او متابعتها نجد بانها ضمن مكونات الحد من مخاطر الكوارث وهي لاتحمل هذا المسمى باننا كتصريف مياه الامطار او السيول وغيرها.

## السياق والعوائق:

لم يصل موضوع الحد من مخاطر الكوارث إلى برنامج تنمية شاملة؛ لعدم وجود موارد مالية لتحديث البيانات ونشرها علمياً، والقيام دورياً بتقييم خطط مواجهتها وتحليلها وتطويرها، وضعف الوعي والمعرفة على المستويين الرسمي والشعبي. لذلك فإن التوصيات تتركز في البحث عن مصادر تمويل بفتح قنوات لجمع الموارد الكافية للعمل على الحد من مخاطر الكوارث. وحسب هيئة حماية البيئة: لا يوجد نظام متكامل فعال لإدارة الطوارئ البيئية التي تسبب خسائر اقتصادية وتدهر الأنظمة البيئية وتنتشر النوبة، كمشايخ الصناعة والنفط؛ لارتباط تشغيلها بمواد خطرة، والبناء العشوائي، والشق العشوائي للطرق. وتقتصر دمج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية، والقوانين الوطنية كقوانين الاستثمار والجمارك، واتفاقيات استخراج النفط والغاز والمعادن...، وتطوير رقابة بيئية في المناطق الحساسة التي تحددها خطط التقسيم لتحقيق توازن بين متطلبات التنمية ومتطلبات صيانة البيئة ومواردها.

وايضا ضعف التنسيق الناتج عن تضارب وتداخل المهام والمسؤوليات بين الجهات ذات العلاقة في التخطيط كتحديد المشكلات وإعداد الخيارات الاستراتيجية، والتنفيذ كالموافقة على التراخيص، وتطوير القدرات كتدريب الكوادر وفتح جسور التعاون بين الجهات المختصة وتشجيع البحث ونشر المعلومات.

وحسب مركز الرصد الزلزالي : يصعب إقناع مجتمعات الأرياف بهوشرات الخطر الزلزالي والبركاني، وإقناع معظم الشرائح بتقبل المنهج العلمي والشروط الهندسية في البناء والتخطيط للوقاية من المخاطر الزلزالية والبركانية، كما لا توجد موارد مالية كافية لإجراء دراسات متخصصة وتطبيقات هندسية.

ويرى الهلال الأحمر تشييد مشاريع حصاد الأمطار، والتوعية بترشيد استخدام المياه وتجنب الحفر العشوائي، والتي بتقنيات حديثة، ووضع مخططات بناء تراعي سلامة البيئة والأراضي الزراعية، وتجنب الأماكن الخطرة كالجبال وبطون النودية، وسن تشريعات وقوانين تلزم الحفاظ على البيئة وحمايتها، والتوسع في التشجير، وتخصيص ميزانية للحد من الكوارث من الميزانية العامة للدولة، والتنسيق مع مراكز الأبحاث والمراكز الوطنية للإحصاء والمتابعة، وتحديث بيانات تقييم مواطن الضعف، وبيانات خطط الطوارئ وفي الخلاصة لا يوجد قوانين او تشريعات واضحة خاصة بالDRR

## أولوية العمل 1: المؤشر الأساسي 2

توفر موارد كافية ومخصصة لتنفيذ خطط وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات الإدارية.

### مستوى التقدم: 2

□ بعض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

## اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

ما هي نسبة الاعتمادات المخصصة في الميزانية لخفض المخاطر مقابل الاغاثة من الكوارث وإعادة الإعمار؟

الإغاثة وإعادة الإعمار (%)	الحد من المخاطر / الوقاية (%)	
٢٤		ميزانية وطنية

اللامركزي / دون الوطنية الميزانية

الدولارات المخصصة للاستثمارات الخطر التحقيق التنمية القطاعية (مثل النقل والزراعة والبنية التحتية)

### الوصف :

اليمن هذه الفترة نهر بارزة اقتصادية خانقة ناتج عن الاوضاع الساسية والهرحلة الانتقالية التي تهر بها البلد والتي تهدد بقاها ولكن للاتزال تلتزم في إطار أهداف التنمية النلفية الثالثة والخطة الخمسية وبرناج الإصلاح الاقتصادي والهالي والإداري حيث، تعمل (هيئة حماية البيئة) على تطوير سياسة وطنية وإقليمية . بتعاون وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات المعنية . بإعداد لائحة قانونية لتقييم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاعات المياه والصرف الصحي والري والنفط والموانئ بها في ذلك دمج المفاهيم البيئية في مناهج التعليم العام، واقتراح سياسة وطنية لتوعية المجتمعات المحلية والشباب بإصدار كتب ونشرات وتنظيم دورات وندوات تدريبية تمكنهم من تنفيذ مشاريع ريادية وحملات توعوية والإفادة من مصادر التمويل المحلية والدولية، وتعديل قانون حماية البيئة ولانحته التنفيذية وفق متطلبات المرحلة، ومراجعة معايير نوعية الهواء، ودلائل مياه الشرب، واستخدام المياه العادمة وتطويرها وفقاً لنتائج المراجعة، ثم تقديم كل هذه الخطط إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها ويقترح مركز الرصد الزلزالي ضرورة تيسير موارد مالية كافية من قبل المجتمع الدولي لعجز الاعتمادات المالية السنوية المحلية ؛ ليتمكن من استقصاء معلومات علمية عن الرصد الزلزالي والبركاني وإنتاج الخرائط. ورغم شحه موارده المالية يقوم الهلال الأحمر بتبني أنشطة تخفف مخاطر الكوارث في حدود إمكانياته البسيطة، كمشروع إصدار دليل التطوع في الإسعاف النولي، والتوعية الصحية والبيئية، والتدريب على الاستعداد للكوارث وواجهتها والتكيف معها، وتحفيز السلطات المحلية لإدارتها .

### السياق والعوائق:

أهم و أبرز العوائق قلة الموارد المالية الكافية حالياً لنشطة الحد من الكوارث؛ لعدم وجود ميزانيات مخصصة لتنفيذ هذه الأنشطة، ولا توجد بنود مالية مسبقة لدى الدولة كخصصات للكوارث الطبيعية، فهذه التجربة جديدة في السياسة الحالية؛ مما يجعل التركيز عليها في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة أمراً يتطلب جهد كبيراً ووقتاً طويلاً وإمكانيات تنفيذ كبيرة . ويوكن حلها بتعزيز التواصل مع المنظمات الداعمة لتقديم الموارد المالية واللوجستية، باقتراح الخطط والبرامج والحلول البديلة أمام الحكومة، فضلاً عن استمرار رفع الوعي العام على كل المستويات، وتشجيع الجهات ذات العلاقة والقطاع الخاص بدعم مشاريع الاستعداد لمواجهة الكوارث، وتطوير نظم الإنذار. وحسب هيئة حماية البيئة فإن أهم تحديات الدولة والسلطات المحلية وحلها تتمثل في إدارة الكوارث التي ينبغي منح الدعم للسلطات المركزية والمحلية لإعداد خطط وطنية ومحلية لحماية المناطق الساحلية من الكوارث الطبيعية، فضلاً عن دعم الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية في وزارة المياه والبيئة لتنفيذ دورها، وتعزيز التنسيق بينها وبين مهثلي المجتمع المحلي والجمعيات، وتطوير إطار قانوني لإدارة الكوارث وفق الإمكانيات المتاحة. ويؤكد مركز الرصد الزلزالي تجاهل الحكومة التوصيات المصاحبة للتقارير والدراسات الفنية أو ورش العمل المتخصصة ومشروع الموازنات السنوية التي يقوم بها، ولينجح دوره يجب دعمه محلياً ودولياً، لتفعيل سلسلة إجراءات التنفيذ والتطبيق لعمليات استخدام الأراضي ورخص البناء وفقاً للمعايير العلمية وفي الحدود المقبولة.

أما الهلال الأحمر فحدد التحديات بـ :

- 1) تغير نهج الكوارث .
- 2) التغييرات المناخية.

- (3) طبيعة اليون الجغرافية تؤخر الوصول إلى التجهيزات السكانية بسرعة.
- (4) تنامي الهجرة الداخلية، ومن القرن الأفريقي إلى اليمن.
- (7) الجفاف والتصحر ونقص الأمطار.
- (8) الانفجار السكاني مقارنة بالموارد المحدودة.
- (9) شدة موارد مواجهة الكوارث، والاعتماد على دعم المهانحين.
- ويرى حل هذه المشكلات بالتخطيط الحضري السليم، وإقامة مشروعات حماية مصادر الطبيعة، وتعزيز الوعي العام، وإدماج مناهج الحد من مخاطر الكوارث في المناهج التعليمي و برامج الإعلام الرسمية، وإيجاد موارد مالية ثابتة ضمن ميزانية الدولة تعنى بمواجهة الكوارث والحالات الطارئة.
- ويضل الوضع الأمني الهش والإرهاب والصراعات بين الكتل السياسية هو العائق الكبير أمام الحكومة للالتفات للقضايا الأخرى المهمة كالDRR.

## أولوية العمل 1: المؤشر الأساسي 3

التأكيد على مشاركة المجتمع واللامركزية من خلال تخصيص الموارد وتفويض سلطات للمحليات (لهيئات الحكم المحلي).

### مستوى التقدم: 1

□ عض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل تقوم الحكومات المحلية بتحمل المسؤولية القانونية ومخصصات الميزانية العادية / منهجية للحد من أخطار الكوارث؟ نعم

لا	التشريع (هل هناك تشريعات محددة للحكومات المحلية مع ولاية للحد من أخطار الكوارث؟
لا	مخصصات الميزانية العادية للحد من أخطار الكوارث إلى الحكومة المحلية
0	قدرت٪ من مخصصات الميزانية المحلية المخصصة للحد من أخطار الكوارث

### الوصف :

لا توجد تشريعات خاصة بتفويض الحكم المحلي صلاحيات مالية مطلقة للحد من الكوارث، إنما يشرف محافظ كل محافظة على مظاهر الحياة العامة في محافظته، ويوجه بعض ميزانية التنمية العامة في المحافظة تستخدم لمواجهة الحالات الطارئة والتعافي منها عند الضرورة هذا وإذا كانت كافية ، وفي هذا مخالفة لقوانين الدولة حسب جهة الرقابة والتفتيش، لكنها تستثنى الإنفاق على الحالات الطارئة، ويعزى السبب لحدثة تجربة الحكم المحلي وضعف خبرته، لذا يحتاج تحقيق هذا الهدف وقتاً لتراكم خبرات توهم الحكم المحلي لذلك، حيث تسعى الحكومة لتفعيل نشاط السلطات المحلية، إلا أن خططها تسير ببطء بهذا الاتجاه..

وحسب هيئة حماية البيئة: يجب أن يكون المسح القاعدي والرقابة مشروعاً طويل المدى، يتولاه نظام رقابة بيني ذي جدوى اقتصادية مدعوم من السلطات المحلية، والتي من الممكن استحداث تشريعات مؤسسية، وتعويض فضلاً عن توسيع نطاق السياحة البيئية في المناطق المتضررة..

ويرى مركز الرصد الزلزالي تفعيل التنسيق بين الأنشطة المركزية والفرعية، والاستجابة المحلية للاحتواء المخاطر، وتوجيه الإمكانات المحلية لاقتراح خطط طوارئ فعلية، وهذه المتطلبات هازلت خاملة وغير فاعلة.

ويرى الهلال الأحمر أن هناك جهوداً رسمية حديثة للانتقال إلى اللامركزية التخطيط والتنفيذ، بدءاً بانتخاب أعضاء المجالس المحلية (الحكم المحلي) ويرى ضرورة توسيع صلاحياتها؛ ليتمكن مواجهة الكوارث على المستوى المحلي بالإمكانات المتاحة وفقد خطة إدارة الكوارث الوطنية في هذا الجانب، وخولت السلطات المحلية صلاحية التدخل لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث محلياً . ويرى ضرورة

## السياق والعوائق:

من أهم التحديات صعوبة تفعيل دور السلطة المحلية، وتأهيلها بالخبرات والكفاءات الفنية والموارد المالية اللازمة في كافة محافظات الجمهورية وإيجاد خرائط للمخاطر في كل محافظة، وإصدار تشريعات قانونية وتعديل قوانين السلطة المحلية الحاضرة، بما يخولها قانونياً القيام بمهامها في هذا الإطار؛ مما جعل الباب مفتوحاً للاجتهاد. حسب الهلال الأحمر - وغياب العنصر البشري المؤهل لإدارة النزوات والكوارث؛ لذا يوصي بتعزيز قدرات السلطة المحلية والمجتمع المحلي لإدارة الكوارث والنزوات، ومنحها مزيداً من الصلاحيات، وتشكيل فرق وطنية/محلية متطوعة لمواجهة الكوارث. ولتفعيل صد الكوارث يرى مركز الرصد الزلزالي ضرورة الاستعانة بالمنظمات والخبرات الدولية لتفعيل مجال مواجهة الكوارث على كل المستويات الوطنية والمحلية، برسم الخطط وتنفيذها، ومن بينها تخطيط برامج التدريب والتوعية وتنفيذها، وتفعيل سيناريوهات مصطنعة تحاكي احتمالات وقوع الكوارث للتدريب على احتواء صعوبات مواجهتها.

وتؤكد هيئة حماية البيئة خطورة عدم وجود نظام إنذار مبكر وطني موحد متقدم ينسق من قبل وزارة المياه والبيئة مبني على تقييم القدرة الحالية للإنذار المبكر لمواجهة كوارث مختلفة مثل تسونامي والسيول المفاجئة؛ لذا ينبغي أن تنضم اليمن إلى أنظمة الإنذار المبكر الإقليمية لرفع قدرتها؛ ولكي تكون شريكة في إجراءات التنسيق الإقليمية، وكجزء من هذا، ينبغي إنشاء شبكة لرقابة المؤشرات البيئية ذات الأهمية ورسم خريطة للمخاطر البيئية المحتملة مبنية على دراسات تؤسس قاعدة معلومات إحصائية عند حدوث الطوارئ البيئية، ويمكن أن تشترك في ذلك الدول المتضررة، ثم تُقدم إلى صناع القرار والرأي العام والمجتمعات المحلية المهتمة في صيغ مناسبة لمواجهةها بالأساليب المناسبة.

## أولوية العمل 1: المؤشر الأساسي 4

وجود منظومة وطنية متعددة القطاعات وفعالة للحد من مخاطر الكوارث.

### مستوى التقدم: 2

□ عدم التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل منظمات المجتمع المدني، والتمويل والمؤسسات الوطنية التخطيط، والمؤسسات الرئيسية في القطاع الاقتصادي والتنمية مهتمة في برنامج وطني؟ نعم

0	أعضاء المجتمع المدني (حدد العدد المطلق)
0	الوطنية والمؤسسات المالية والتخطيط (تحديد العدد المطلق)
0	المنظمات القطاعية (حدد العدد المطلق)
0	القطاع الخاص (حدد العدد المطلق)
0	العلم والمؤسسات الأكاديمية (حدد العدد المطلق)
0	المنظمات النسائية المشاركة في المنظومة الوطنية (حدد العدد المطلق)
	أخرى (يرجى التحديد)

## أين هي المؤسسة الرائدة لتنسيق الحد من مخاطر الكوارث؟

لا	في مكتب رئيس الوزراء الرئيسي /
لا	في التخطيط المركزي و / أو وحدة تنسيق
لا	في قسم الحماية المدنية
نعم	في وزارة التخطيط البيئي
لا	في وزارة المالية

أخرى (يرجى التحديد)

### الوصف :

يوجد إطارين للبرنامج الوطني يتعاملان مع مظاهر الكارثة وهما كالتالي:

1. في عام 1998، المجلس الأعلى للدفاع الهندي أعلن بالمرسوم الرئاسي لجنة متعدد من الجهات ذات العلاقة لمعالجة تعهدات وتنسيق ردود الكارثة، على الرغم من ضعفها ولكن يُمكن أن يتحسن من ناحية الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات .
2. في عام 2005، تم الرفع الى رئاسة الوزراء بمشروع تأسيس الفريق الوطني للحد من الطوارئ والكوارث البيئية تحت إشراف وزارة المياه والبيئة وتوجيه من الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وبالتعاون مع الوحدة البيئية في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، وبهذا يعتبر ان اليمن تمتلك منظومة وطنية فاعلة متعددة القطاعات للحد من مخاطر الكوارث، وتشكل وزارة المياه والبيئة والفريق الوطني المشكل من القطاعات والجهات ذات العلاقة كافة ، نقطة تواصل وطنية ولكن لم يرى هذا المشروع النور بحجة التداخل بالمهام بينه وبين المجلس الأعلى للدفاع الهندي ،ومن خلال لقاءات تشاورية منتظمة يسهل هذا الفريق تفاعل العاملين الفعليين ويقرب وجهات نظرهم ويحدد أدوارهم في إطار سياسة وطنية موحدة ذات صلاحيات وواجبات مفرقة من الجانب الحكومي؛ لتبني إجراءات فاعلة تحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات بوصفها مهمته الرئيسية، إلى جانب تعزيز التواصل الإقليمي والدولي وتبادل المعلومات وتنفيذ التدريب والتأهيل والمشاركات المهمة، ولعل هذا يحل مشكلة تداخل الاختصاصات المتعلقة بالكوارث بين جهات الدولة المعنية بمخاطر الطبيعة ومخاطر النشاط الإنساني الذي أشار إليه مركز الرصد الزلزالي ،وفي اللاونة الاخيرة بداء ظهور اصوات تنادي بانشاء هيئة مستقلة معنية تضم هذه الجهات كافة.

### السياق والعوائق:

العائق الاول يبداء بعدم وجود قوانين او تشريعات خاصة للحد من مخاطر الكوارث وايضا نقص الوعي على المستوى الرسمي باهمية هذا الموضوع وضرورته الملحة وهذا يحتاج دعم من قبل الـ UNISDR و UNDP و WB لتوصيل هذه التوصية الى رئاسة الجمهورية. ويصاحب اصدار هذه القوانين قرارا بانشاء هيئة تتبع رئاسة الوزاء او حتى رئاسة الجمهورية وتضم ممثلين من كل الجهات ذات العلاقة ولها فروع محلية على مستو المحافظات وميزانية مستقلة وهما هي المهام المنصوص عليها في كافة اللوائح التنظيمية للجهات ذات العلاقة.

عدم وجود شبكة موحدة لتبادل المعلومات تستخدم بطرق مثل، ومحدودية الدعم والتأهيل، وضعف التنسيق والتواصل كون الإجراءات مرتبطة بمسؤولي الدوائر العليا الحكومية؛ مما يجعل الإجراءات تتأخر .

بينما رأى الهلال الأحمر أن أهم تحد تواجه الشركاء الفاعلين في إدارة الكوارث عدم وجود صلاحيات أو ادوار واضحة ومحددة في إدارة الكوارث للشركاء الرئيسيين، فحين تقع كارثة يتم تشكيل لجنة أو لجان دون تخطيط مسبق، ودونها تحديد مسؤوليات واضحة ومحددة، ودونها رصد موارد مالية أو ميزانيات لمواجهة النفقات وتبعات الكوارث، أيضا تعدد الجهات التي تصدر تقارير أو نداءات استغاثة؛ لذا ينبغي تحديد جهة تدبير العمليات الطارئة في الميدان وتنسيق الجهود سواء في أثناء الكارثة أم بعد حدوثها.

## القسم 4: أولوية العمل 2

تحديد وتقييم ومتابعة مخاطر الكوارث وتعزيز الإنذار المبكر

### أولوية العمل 2: المؤشر الأساسي 1

توافر الآليات وقدرات وسياسات مؤسسية قوية لإدارة الكوارث مع وجود توجه بالحد من مخاطرها..

#### مستوى التقدم: 1

عض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

#### أسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل هناك خطة وطنية لتقييم المخاطر بالأخطار المتعددة مع منهجية مشتركة الهتاحة لإبلاغ قرارات التخطيط والتهيئة؟ نعم

تقييم مخاطر للأخطار المتعددة	لا
% المدارس والمستشفيات التي تم تقييمها	0
عدد المدارس الغير آمنة (حدد كعدد مطلق)	0
بيانات مصنفة حسب النوع في تقييم قابلية التضرر وتقييم القدرات	لا
معايير وطنية موحدة (متفق عليها) في تقييم مخاطر الأخطار المتعددة	لا
تقييم المخاطر التي عقدت من قبل مستودع مركزي (مؤسسة الرصاص)	لا
شكل مشترك لتقييم المخاطر	لا
تخصيص شكل تقييم المخاطر من قبل المستخدم	لا
هل هناك تقييم للمخاطر المستقبلية؟	لا

يرجى ذكر القطاعات التي سبق استخدامها لتقييم مخاطر الكوارث كشرط مسبق لتخطيط التهيئة القطاعية والبرهجة. -- غير مكتمل --

#### الوصف :

كانت اللجنة الأساسية والمهمة جدا في هذا الصدد هي المبادرة الإقليميه من ال UNDP وال ISDR لبناء قاعدة بيانات لحصر الكوارث في الجمهورية اليمنية ، وتحديد اتجاهات الكوارث بها يسمى بمشروع DesInventar الذي بدأ في عام 2010 والذي استهدف الحصر اغلب المحافظات والجهات ذات العلاقة وتم جمع وإدخال أكثر من تسع الف سجل بيانات للكوارث في اليمن لأكثر من ثلاثين سنة هاضية حتى ان بعضها كانت من عام 1969م وهذه كانت اللجنة الأساسية للمساعدة في تقييم الكوارث

وعمل خطط وسياسات مستقبلية لمواجهة مخاطر الكوارث و في اتخاذ القرار ولكننا الى الان نحتاج الى المساعدة في كيفية الاستفادة من هذه البيانات التي وصفت في حينها بانها الافضل في الوطن العربي من حيث الدقة والعدد وهذه كانت المرحلة الاولى كجوع وادخال للبيانات كون المسح لم يشهول كافة المحافظات والجهات في اليمن وايضا كتحديث للبيانات الجديدة من 2010- الان ونحن بانتظار دعم ال UNISDR لتنفيذ هذه الخطوة الهامة قريبا.

واليمن قاومت ايضا خلال الفترة القليلة الماضية بعول تقييم جزئي لبعض المخاطر، لم يعمر على كافة القطاعات وكافة المخاطر المحتملة في الدولة، فمثلاً ركزت خريطة المخاطر الجيولوجية فقط على المناطق المهددة بالانهيارات الصخرية والانزلاقات النرضية، حيث مسحت مناطق قليلة من اجمالي المسح المطلوب تنفيذه من قبل الجهات المعنية بتقييم مخاطر المنشآت الذي شول بعض المدارس والمنشآت التجارية والمدارس، والنسبة غير معروفة؛ لأن هذا المسح عبارة عن معلومات وتقارير متقطعة غير مستمرة وغير شاملة، لكنها خطوات جيدة لتأسيس قاعدة معلومات مستقبلية.

وتتوزع قابلية الضرر والقدرات تبعاً لنوع الجنس ضمن هذه النسبة من التقييم. ومع ذلك توافرت خلال (2007-2009م) بالذات بيانات تحليلية وخصص لها ميزانيات ومقترحات ومعالجة لمساعدة صناع القرار لإدراجها ضمن خطط التنمية لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

ونفذت هيئة حماية البيئة خطوات مناسبة مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي لإدراج البعد البيئي في ميزانية الخطة الخمسية لكل قطاع، وحدد ثلاثة مجالات للتحرك خلال 15 سنة مقبلة، منها خطط تكيف مع المشاركة التفاوضية في مختلف الجهات الوطنية والإقليمية والدولية، وكيفية تحقيق دور للهيئة العامة لحماية البيئة، وتخطيط أنشطة ومشاريع وبرامج تنفذها قانونياً، وأعدت خطط تطوير موارد بشرية تتناسب مع احتياجات خطة العمل الإستراتيجية مضمونة ومنظومة موحدة من وصف العمل وسياسات التوظيف وبيان فرص تطوير الوظيفة والتدريب والتأهيل.

وتتوثل الصعوبات حسب مركز الرصد الزلزالي في العجز عن فرض قيود للحد من تجاوز معايير الهندسة الزلزالية وتخفيف مخاطر الزلازل وفقاً لبيانات الرصد الزلزالي التاريخية (زلزال ذمار المهر 1982م).

وحسب الهلال الأحمر، هناك موارد وإمكانيات لدى المجتمعات المحلية يمكن أن توظف في درء المخاطر والكوارث، لكن يوجد قصور مالي وفني تبعه قصور في تحليل البيانات وتحديثها، فتقييم مواطن الضعف والقوم بانتظار يتطلب وقتاً وجهداً. ويوصي بدعم مراكز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية وبرامج مستدامة لحصر الكوارث وإيجاد مصادر لتحويلها بهادرات محلية.

وترى هيئة الشؤون البحرية أن هناك تقدم ملموس في جانب تطوير وتحديث البيانات والمعلومات والخرائط للمناطق المعرضة للخطر على سبيل المثال (المناطق المعرضة للزلازل والبراكين، المناطق المعرضة لمخاطر ارتفاع منسوب مياه البحر) ولكن تفضل حبيسة الادراج.

## السياق والعوائق:

أهم العوائق: عوائق مالية وتنسيقية. غياب معايير تقييمية تحدد المخاطر ووضع الاجراءات. ضعف التأهيل والتدريب. ندرة التجهيزات والمعدات.

وترى هيئة حماية البيئة أن أهم التحديات التي واجهتها الدولة أو السلطات الوطنية تطوير الخطة الإستراتيجية، يحتاج قضايا سياسة بيئية محددة وتفكيراً عاجلاً، والتفويض والنشر وضمنها:

1- استكمال بيانات السياسة بخصوص:

أ- مبدأ الملوث يدفع .

ب- بيانات ومعلومات الهيئة العامة لحماية البيئة للنظم والتشريعات.

ج- الحوافز لصغار المستثمرين.

د- الترخيص لجهات التفيتش.

2- البحث في وسائل للتعاون الجاد بين القطاعات المختلفة للعمل مع الهيئة العامة لحماية البيئة وفق آلية أكثر سلاسة، وذلك لجعل بياناتها ونتائجها متاحة للهيئة العامة لحماية البيئة.

3- إعداد برنامج لتسويق الموارد البيئية لعكس قيمتها الحقيقية للمجتمع وتقدير تكلفة التدهور البيئي.

4- تعتهد الهيئة العامة لحماية البيئة في القيام بدورها على مشاريع صغيرة عبر البرامج والاتفاقيات البيئية الدولية وهي ليست مصدرراً مستداماً للتمويل؛ لذا ينبغي أن يكون هناك التزام مالي أكبر من الحكومة للسماح للهيئة العامة لحماية البيئة بتنفيذ دورها المنوط بها على اكمل وجه من خلال توفير الاعتمادات المالية اللازمة للاستدامة أنشطتها وتغطية الجوانب البيئية المحلية كافة.

ويرى مركز الرصد الزلزالي أن أهم المعوقات غياب معايير واضحة لتنظيم البناء المقاوم للزلازل منذ زلزال ذمار 1982م علما بأن المعلومات الزلزالية تشير إلى احتمالات تعرض المحافظة لزلزال في المستقبل.

## أولوية العمل 2: المؤشر الأساسي 2

وجود أنظمة لمتابعة وأرشفة ونشر البيانات المتعلقة بالخطر الرئيسية وقابلية التضرر.

### مستوى التقدم: 2

□ بعض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل ذكرت الخسائر الناجمة عن الكوارث والخطار وذكرت بصورة منهجية ورصدها وتحليلها؟ نعم

لا	قواعد بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث موجودة ويتم تحديثها بانتظام
لا	التقارير المولدة والمستخدمة في التخطيط من قبل الهالية والتخطيط والوزارات القطاعية (من قواعد البيانات في حالات الكوارث / نظم المعلومات)
لا	يتم رصد المخاطر باستمرار عبر الهيئات والحدود الإقليمية

### الوصف :

يتم الإعلان عن خسائر الكوارث بعد حدوث الكارثة، ويتم عمل تقارير ومتابعة وتحليل من أغلب جهات الحكومة بصورة ارتجالية مستقلة على مستوى كل جهة، بناء على رغبة وكفاءة ومسؤولية الجهة، ويهتم صناع القرار بالموضوع، فينتهي تحليل تلك التقارير نادرا بتعويض السكان عن ممتلكاتهم للتعافي بعد الكارثة، وأحيانا بصرف المتطلبات الأساسية وبدعم خارجي إذا كانت الكارثة كبيرة، وقد يكون النهر بمبادرات شخصية من التجار، أما بقية جهات العلاقة فإن أهمية تلك المعلومات يعتمد على مسؤولية الجهة وهماهما تجاه الكارثة، وبدأت هذه التقارير خلال العامين الماضيين تتطور إلى خطط تجمع في وزارة التخطيط بالدولة، خاصة بعد حدوث كارثة حضرموت، إلا أنها تفتقر إلى مشروع قاعدة بيانات خاصة بالكوارث، وبالنسبة لنشر وجمع البيانات فالواقع أنها أعطيت لصناع القرار فور التعرض للمخاطر ووضعهم أمام النهر الواقع للتداول مع قضية الكوارث بجدية أكثر مما سبق، لكن نشر هذه المعلومات بالشكل المناسب وفي الوقت الصحيح لازال قاصراً، ولم يصل إلى مستوى المجتمعات المحلية، وهذا مؤشر لغياب أنظمة متكاملة موحدة لمتابعة وأرشفة ونشر البيانات كنظام يمكن الاعتماد عليه.

ويرى مركز الرصد الزلزالي ضعف الاستفادة من معلومات المخاطر وآليات تحديثها، فتوافر وسائل المراقبة أو عمليات الرصد يتطلب تحقيق الهدف من توافرها، وقد تحنر المعلومات أحيانا، بينما يرى الهلال الأحمر أن عملية المراقبة وتحديث البيانات يتطلب دعماً مادياً وتقنياً وإيلاء الاهتمام الكافي من قبل متخذي القرار.

وترى هيئة الشؤون البحرية بالرغم من وجود قصور في الموارد، إلا أن توجد أقسام لجمع المعلومات في بعض الهيئات والمؤسسات الوطنية لتسجيل المعلومات بشأن الإخطار ومناطق الضعف .

### السياق والعوائق:

من أهم التحديات:

- تشتت البيانات والمعلومات، وضعف التحري والتحقق .
- عدم كفاءة طرق الجمع والتحليل والنشر للبيانات .
- غياب المعلومات السابقة .
- تداخل المسؤوليات وغياب التنسيق .
- اللامبالاة والتقصير حول أهمية المعلومات بمجرد انتهاء الكارثة .
- تأخير إجراءات التنفيذ .
- غياب الخبرات أو عدم كفاءتها بالإضافة إلى إنعدام المنظمات والتجهيزات المطلوبة لإنجاز المهمة .
- شح أو عدم وجود مخصصات مالية كافية للتمويل وفي الوقت المناسب .

- عدم التحديث بصورة منهجية واستراتيجية في حال وجودها في بعض الجهات.  
- عدم وجود جهة مسؤولة عن جمع البيانات وتحليلها وتقييم المخاطر ضمن هيئة مستقلة خاصة بالكوارث على مستوى البلد.

التوصيات المستقبلية لتجاوز هذه المعوقات يتطلب تجاوز كافة المعضلات اللفظة الذكر بالتنسيق والتعاون الدولي والجهود الوطنية المهتثة في دور الجهات المعنية بالحد من الكوارث وتسهيل مهتمها الوطنية .  
ويتم عادة تناول مشاكل بيئية محددة باستخدام خليط من السياسات يتكون من عدة أدوات رقابية وسيطرة وأدوات اقتصادية وأدوات إقناع. تعتمد فعالية وكفاءة الأدوات الاقتصادية داتهاً كذلك على خليط السياسة الكلي. ينبغي أن تحقق النداء الهثلى غرضها بأقل كلفة ممكنة وفي الوقت نفسه تساعد على تحسين كفاءة استخدام المورد وتزيد الإنتاجية وتقتصد في الموارد النادرة (مثل رأس المال والمهارات والإدارة). ومن المرغوب كذلك أن تشجع النداء التغيير نحو التنمية وتبني تكنولوجيات أكثر كفاءة وأقل إهداراً للإنتاج. وفي هذا الصدد، تفضل أولويات البلاد الانتقالية بوضوح كفاءة الكلفة ومرونة الأدوات الاقتصادية على صرامة وحدة الكلفة لأدوات القيادة والسيطرة، ويهكن أن تعمل اللقاءات الدورية على تحديث البيانات وتبادل الخبرات.

## أولوية العمل 2: المؤشر الأساسي 3

توافر أنظمة إنذار مبكر لجميع المخاطر الكبرى ووصولها لكل المجتمعات.

### مستوى التقدم: 1

□ بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل المجتمعات المحلية المعرضة للخطر يصلها في الوقت المناسب إنذارات مفهومة بالخطار المتوقع حدوثها؟  
نعم

لا	الاستجابة بشكل فعال للإنذار المبكر
لا	استعداد على المستوى المحلي
لا	نظم الاتصالات والبروتوكولات المستخدمة وتطبيقها
نعم	مشاركة فعالة من وسائل الإعلام في نشر تحذيرات الإنذار المبكر

### الوصف :

نظام الإنذار المبكر لم يتضمّن لحد الآن الإطار القانوني في أغلبية نظم إدارة الكوارث لكن عدّة جهات تُزاولُ بعض مهام الإنذار المبكر في هذه الهيئات في حال ضمنت المصادر المناسبة ضمن آلية تنسيق ملائمة وهي كالتالي:

1. للخطار الجيولوجية: المركز الوطني للمراقبة الزلزالية والبركانية، تحت إشراف وزارة النفط والمعادن.
2. لهجمات جراداة الصدراء، المركز الوطني لمكافحة جراداة الصدراء تحت إشراف وزارة الزراعة والري.
3. المركز الوطني للإستنشعار عن بعد، تحت إشراف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
4. للمناخ والخطار الأرصادية، هيئة حماية البيئة، تحت إشراف وزارة المياه والبيئة.
5. المركز الوطني للأرصاد تحت إشراف وزارة النقل.
6. هيئة الموارد المائية، تحت إشراف وزارة المياه والبيئة.
7. مركز الاستعلامات الوطني، تحت إشراف مكتب رئاسة الجمهورية.
8. وزارة المياه والبيئة والتي تأسست عام 2005 بقرار رئاسي، والهخولة لمواجهة الحد من مخاطر الكوارث واذارات التسونامي التي تستقبلها من عدة مراكز انذار دولية.

ولا توجد أجهزة إنذار مبكر فعالة، أو استعداد محلي. وتشارك وسائل الإعلام وأجهزة الارصاد والنحوال الجوية في تحذير المواطنين من مخاطر الطقس، ولا تستخدم صفارات الإنذار التي استحدثت داخل الهدن الرئيسية كصنعاء □ عدن □ تعز - الحديدة و الهكلا، ويبقى

الزهل معلقا بالمعلومات المستقاة من مسوحات تقييم بعض مناطق المخاطر الجيولوجية لكافة المعنيين خصوصاً وسائل الإعلام حتى يتم إبلاغ المجتمعات المحلية إذا صادف وجود أخطار غزيرة أو فيضانات لتجنب مناطق الانزلاقات والانهيارات، وعليه فإن الأفراد والمجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر غير قادرة حالياً على اتخاذ الإجراءات المناسبة وفي الوقت المناسب لتقليل الخسائر المحتملة. وقد تأسست مراكز مثل : المركز الوطني للاستشعار عن بعد مقره صنعاء من أجل مراقبة تغيرات المناخ وأحداث الطقس، والمركز الوطني للرصد الزلزالي في ذمار، ومراكز رصد الجوي وأحداث الطقس يتبع الهيئة العامة للطيران المدني والبرصاء، ومراكز بحثية لقياس معدلات سقوط الأمطار تتبع وزارة الزراعة والري في عدد من محافظات الجمهورية

## السياق والعواقب:

- عدم وجود أجهزة إنذار مبكر تشتغل؛ في غياب المهخصصات المالية.
- غياب الوعي على مستوى السلطة والمجتمعات.
- عدم وجود شبكة معلوماتية موحدة.
- عدم توافر وسائل للإبصار للإنذارات إلى كافة مناطق البلد، كوسائل الإعلام على مدار 24 ساعة بسبب عدم توافر طاقة كهربائية في الأرياف وانقطاعات التيار الكهربائي في المدن؛ مما يشل حركة البلد .
- ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة والسلطات المحلية وتداخل المسؤوليات.
- غياب التأهيل والتدريب .

ويقترح توفير الموارد المالية لعمل ما يجب القيام به خصوصاً في الحالات الحرجة، ورفع الوعي العام والتعاون مع شركة الاتصالات وايضا بناء القدرات الوطنية على مستوى الجهات الحكومية ذات العلاقة والمجتمعات المحلية. فضلاً عن ضرورة تجاوز كل التحديات المذكورة أعلاه لتحقيق الهدف المرجو من الحد من الكوارث والتخفيف منها حفاظاً على الأرواح والممتلكات.

## أولوية العمل 2: المؤشر الأساسي 4

تقييمات المخاطر المحلية والوطنية تضع في الاعتبار المخاطر الإقليمية وعبر الحدود مع التطوع للتعاون الإقليمي للحد من المخاطر.

### مستوى التقدم: 1

□ بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

## اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل يشارك بلدكم في إجراءات إقليمية أو شبه إقليمية للحد من مخاطر الكوارث؟ لا

لا	إنشاء والحفاظ على رصد المخاطر الإقليمية
لا	إقليمية أو شبه إقليمية لتقييم المخاطر
لا	الإنذار المبكر الإقليمية أو دون الإقليمية
لا	وضع وتنفيذ بروتوكولات لتبادل المعلومات عبر الحدود
لا	إنشاء وتوفير الموارد الإقليمية وشبه الإقليمية والاستراتيجيات والنظر

## الوصف :

حاليا يوجد تعاون بين اليمن و مراكز انذار تسونامي في المحيط الهندي وهي حتى الان خسة مراكزبتسيق وتدريب ال IOC لتزويدها بالانذارات الخاصة بالتسونامي ورصد ومراقبه على مدار الساعة.

وايضا مع الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن PRSEGA ومقرها جده في مجال الدراسات وتأهيل الخبرات وتبادل المعلومات والرصد والمراقبة .

و ايضا شاركت اليمن منذ تأسيس الإدارة العامة للطوارئ والكوارث بوزارة المياه والبيئة (نقطة الاتصال الوطنية) في عدد من الأنشطة الإقليمية والدولية التي تتناول قضايا عبر الحدود والإستراتيجيات الإقليمية وإصدار التقارير وما إلى ذلك. والواقع أن المشاركة في كافة هذه الفعاليات يأتي ضمن التعاون مع المنظمات الدولية التي تقدم الدعم والمساندة لليمن وربط التنسيق على مستوى دول الإقليم حيث إن أغلب المشاركات التي تقوم بها تكون عن طريق مكاتب المنظمات في الإقليم أو المنظمات الرئيسية الدولية . بالنسبة لتبادل المعلومات سواءً على مستوى دول الإقليم أم على المستوى العالمي فاليمن كغيرها من الدول تقوم باستقبال المعلومات المرتبطة بقضية الكوارث، مثل معلومات الرصد الجوية والبحرية والتنبؤات باعتبار التعاون في هذا المجال أمراً ضرورياً على كافة المستويات، لكن اليمن لا تستطيع تزويد دول الإقليم وشبه الإقليم بمعلومات وافية حول كارثة ما، نظراً لنوجه القصور وحسب ما ذكرنا في بنود هذا القالب، ومع ذلك فإننا مستهرون في التعاون الدولي والإقليمي من خلال التواصل وتوفير البيانات والمعلومات والضغط للوصول إلى رفع كفاءة التقييم والتحليل والاستجابة والاستعداد للمخاطر والتعافي من أثارها.

ويحتاج صنع القرار إلى معلومات بيئية ليحددوا أولويات المشكلات ولاتخاذ الإجراءات الضرورية. إن غالبية المشكلات البيئية معقدة وتتخذ القرارات غالباً مع كثير من الصعوبات الناتجة عن عدم توافر المعلومات الكافية ولا يمكن صناعة قرار دون قاعدة معلومات صلبة وديناميكية تبنى على الرقابة.

وقد وقعت اليمن على اتفاقية كيوتو بشأن تغيير المناخ، ويوجد بعض التدخلات لحصر أمراض وبائيه عابرة للقارات مثل أنفلونزا الخنازير وأمراض الطفولة القاتلة من خلال حملات التحصين المستمرة، والجهود الراهية للقضاء على وبائيات الأثره الحيوانية من خلال الرصد والتقييم والمراقبة وحملات التحصين الدورية.

وهناك تعاون إقليمي، خاصة مع دول جوار اليمن، حيث أنشئت أهاكن حجر صحي وبيطري في مداخل الحدود والمطارات، وتعول كوادر محلية جنباً إلى جنب مع السلطات المختصة.

## السياق والعوائق:

ثمة عدد من العوائق تواجه صناعة القرار وإدارة التخطيط، أولها نقص المعلومات الموثوقة والحديثة حول مؤشرات الأنشطة البشرية على البيئة والموارد الطبيعية، وفي الوقت ذاته، نتائج التدهور البيئي والاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية في عمليات التنمية المستدامة، أما العائق الثاني فهو الإدارة غير المناسبة للبيانات والمعلومات كنتيجة لهجوم من العوائل، منها قلة الموارد المالية والقوة العاملة المدربة وضعف الوعي وتوافر المعلومات والبناء المؤسسي. وهناك تحديات تتعلق بجمع المعلومات البيئية والإخراج والنشر، إضافة لذلك، لا تقوم منظمات الرقابة بتغذية نتائجها في نظام معلومات عام، وهناك غياب للنهج الشامل.

ويمكن التغلب عليها بالإخلاص أولاً لتبني النساليب العلمية في حل المشكلات، وإنشاء وحدة إدارة الكوارث المحلية و الوطنية في كل دول الإقليم، لتعمل جاهدة بالتعاون والتنسيق في إطار واحد، والبحث عن مصادر تمويل متعددة لها وطنية ودولية، وتخصيص ميزانية ثابتة لها من ميزانية الدولة في كل بلد؛ لتتمكن من تأهيل الكوادر وإجراء دراسات واسعة لبناء قاعدة معلومات واسعة تنطلق منها قرارات الإصلاح البيئي وفق خطط استراتيجية طويلة المدى. ويهكن بدلا من إنشاء وحدة إدارة كوارث، إنشاء وزارة إدارة الكوارث في كل بلد لتتولى هذا الأمر.

## القسم 5: أولوية العمل 3

استخدام المعرفة والابتكار والتنوع لبناء ثقافة النهم والقدرة على مجابهة الكوارث على جميع المستويات.

### أولوية العمل 3: المؤشر الأساسي 1

توافر المعلومات عن الكوارث على جميع المستويات ولجميع الأطراف المعنية (من خلال الشبكات وتطوير نظم نشر المعلومات . . . الخ).

#### مستوى التقدم: 2

□عض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

#### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل هناك نظام معلومات وطني عن الكوارث متاح للجمهور العام؟ نعم

لا	يتم نشر المعلومات على نحو استباقي
لا	وضع آليات للوصول / نشر (الإنترنت، والبث الإعلامي - الإذاعة والتلفزيون )
لا	ترد معلومات مع توجيهات فعالة لإدارة مخاطر الكوار

#### الوصف :

لا توجد صفحة إلكترونية على الإنترنت لنظام معلومات وطني عن الكوارث سوى قاعده بيانات ال DesInventar وهي متاحة للجمهور جرى توزيعها على كافة الجهات ذات العلاقة الحكومية وبعض منظمات المجتمع المدني المهتمه أيضا لا يوجد أي نظام معلومات وطني يستوعب كافة القضايا المتعلقة بالكوارث عدا بعض المعلومات والأرقام المودعة بمواقع الإنترنت على شكل معلومات وبيانات عامة كمعلومات أضرار جوية وبيانات مناخية في مواقع خاصة بهيئة الأرصاء اليهودية، كما يمكن الحصول على بعض إحصائيات الكوارث في البلاد كمعلومات عامة غير مفصلة في المواقع الرسمية وغير الرسمية، وهي معلومات مشتتة لا يستفيد منها المهتم مباشرة. وتوجد معلومات كهذه في بعض خطط القطاعات والسياسات الوطنية والتقارير العامة، إلا أن آلية الوصول إليها غير محددة أو منهجية، وهزالت اليمون تعاني قصورا في نشر هذه البيانات (حتى وإن كانت بسيطة) لتصبح في متناول الجمهور والمهتمين، وهو أولية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار، حيث إن المعلومات هي أساس تنفيذ السياسات والخطط على مستوى القطاعات كافة.

وقد استلمت اليمون مكتبة في مجال الحد من مخاطر الكوارث من الأمم المتحدة - الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث في العام 2008، وسبق عمل خطة لترجمة بعض النشرات المختارة إلى اللغة العربية، توزع قائمة النشر بين الجهات وبعاهد البحوث من قبل الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية ولكن لم تنفذ لعدم توفر التمويل وتوزيع المعلومات الزلزالية في نشرات حسب حدوثها يوميا أو فصليا أو سنويا (بانتظام) على جهات العلاقة، ولكن لا توجد آليات لنشرها. ويأتي أكثر المعلومات من تقارير وطنية، وتقارير منظومة الأمم المتحدة ، والتقارير الدورية للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر حول كوارث اليمون، ومن مواقع إلكترونية. لكنها تصدر بلغات أجنبية، لا تتيح للجمهور الاطلاع عليها بشكل وثيق للاستفادة، هذه التقارير من شأنها أن تهس حياة الإنسان ويتطلب من الجهات البحثية والمراكز المتخصصة أن تنشرها لعامة الجمهور من أجل الوقاية والحد من خطر الكوارث.

ويأتي قيام وزارة المياه والبيئة بتأسيس وحدة الطوارئ البيئية (الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية) ، لتشكيل نواة تنسيق وعمل مع الجهات الحكومية المختلفة كل فيما يخصه، للإيجاد خطط واستراتيجيات مناسبة مسبقة للحد من الطوارئ البيئية وتحريك الموارد لمواجهةها وإدماج مفاهيم الحد من المخاطر في إطار السياسة العامة للدولة والعمل على اعتبار الحد من المخاطر المختلفة أولوية وطنية من خلال خلق النليات المناسبة والعمل المشترك تحت إطار المجلس الأعلى للدفاع المدني، والعمل على تفعيل الإدارة العامة للطوارئ

والكوارث البيئية من خلال استصدار قرار بإنشاء لجنة وطنية وفنية من الجهات ذات العلاقة بإدارة الطوارئ البيئية والحد من المخاطر تتمثل في فريق وطني

## السياق والعوائق:

- عدم توافر إمكانيات مالية لتنفيذ جمع وتحليل وأرشفة البيانات والمعلومات، وكذلك عمل تقييم المخاطر وقابلية التضرر وغيره.
- عدم وجود شبكة معلوماتية مخصصة في هذا الجانب .
- عدم وجود برنامج موحد يخدم كافة الجهات ذات العلاقة .
- قصور في التركيبات والتجهيزات المطلوبة لتنفيذ ما ورد أعلاه .
- غياب الكفاءات والخبرات .

ويوصى بتأهيل الكوادر الوطنية وتوفير الدعم المالي والحاجة الماسة إلى الاستشارات الدولية والمساعدات الفنية من قبل المنظمات والدول الصديقة والجهات المهتمة، حيث إن اليهن مازالت حديثة العهد في تجربة مواجهة الكوارث الطبيعية، وينبغي خفض معدلات التنمية في أوساط المجتمع، وحضور الإعلام والتوعية البيئية في الصحف والنشرات الدورية والمجلات، بصورة منتظمة غير مناسباتية، وبصورة كافية، وتعد حلول ضعف الإمكانيات المالية والتجهيزات الفنية والمهارات والموارد البشرية من الأولويات، كالدمع الدولي الدائم، لعجز اليهن عن تلبية احتياجاتها الأساسية.

وينبغي تفعيل استراتيجية التوعية المستمرة، فقد تم تنفيذ برنامج توعية وتدريب محلي بعد زلزال محافظة ذمار 1982م للمجتمعات المحلية، ولكن بعد انقضاء فترة 31 سنة لم يعد لهذه الخبرات أو الشرائح الهدرية أي وجود في المجتمعات المحلية بالإضافة إلى تغير طرق التفكير والسلوك في هذه المجتمعات حول المخاطر الزلزالية.

## أولوية العمل 3: المؤشر الأساسي 2

المناهج الدراسية والمواد التعليمية والدورات التدريبية تتضمن مفاهيم وممارسات الحد من مخاطر الكوارث والتعافي.

### مستوى التقدم: 2

عض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل الحد من مخاطر الكوارث ضمن المناهج التعليمية الوطنية؟ -- غير مكتمل --

لا	المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية
نعم	المناهج الدراسية الثانوية
لا	المناهج الدراسي الجامعي
لا	مهنية برامج الحد من مخاطر الكوارث التعليم

### الوصف :

أدرجت قضايا الحد من الكوارث في المناهج الدراسي المطور (2001)، على مستوي المرحلتين الأساسية والثانوية، في إطار استراتيجية تطوير التعليم عموماً، وفي إطار (الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي 2001-2015م)، حيث تم التركيز على كثير من مفهومات الكوارث البيئية الطبيعية والإنسانية محلياً وعالمياً في جميع المجالات، مثل الصحة والنظافة وتلوث البيئة والزلازل والبراكين، وحوادث المرور، والحروب، وظواهر الأثر وضعف القات والتنمية ونقص موارد المياه والغذاء وغيرها، ويتفاوت التركيز على هذه المفهومات من مادة دراسية إلى أخرى حسب طبيعة المادة الدراسية وأهدافها، وجاء ذلك انعكاساً لتطوير أهداف النظام التعليمي اليمني وأهداف المواد الدراسية انطلاقاً من هواجس المشكلات والاتجاهات العالمية المعاصرة، وهي جرات توعية مناسبة، وتعتزم

وزارة التربية والتعليم اليمنية إجراء تطوير جديد للنهاج التربوي بعد أن مضى عليه أكثر من عشر سنوات تأخذ في الحسبان حصيلة المتغيرات الحاضرة والمستقبلية في عالم مشحون بالمستجدات. وقد بدأت بعض الجهود الهامة، تحت شعارات ووجهات أخرى . هي غالباً قطاعية . كجهود القطاع الزراعي التي نالت بعض الالتهامات والتركيز من مؤسسات تعليمية وتدريبية في مراكز التدريب الزراعي وبعض كليات الجامعات والمراكز التابعة لها، التي تم إنشاؤها خصيصاً لتحويل في تكوين أسهمها البيئية. ويعد التعليم والتدريب البيئي قناة رئيسية مهمة لنشر مفاهيم البيئة والتوعية بمشكلاتها، وتزويد أبناء البلاد بمختلف فئاتهم وأعمارهم ووظائفهم بقدر من المعارف والمهارات اللازمة في مجال البيئة وتطوراتها العلمية والتقنية.

## السياق والعوائق:

دمج مثل هذه المفاهيم يلاقي صعوبة حتى في التنسيق والتنفيذ من قبل الجهات المعنية بالنهاج التعليمية الوطنية، حيث وجهت الحكومة اليمنية مسبقاً بدمج مناهج توعوية تخص كل جهة ضمن النهاج التعليمية وخصوصاً مناهج المدارس الأساسية والثانوية، فأصبحت النهاج عبارة عن مفاهيم سياسية / بيئية / صحية ...إلخ، مما جعل دمج مفاهيم جديدة أمراً غير مقبول من قبل وزارة التربية والتعليم، كما أن تأليف الكتاب المدرسي يخضع لمعايير محددة لا يمكن تجاوزها، أهمها تحقيق التوازن في جميع جوانب متغيراته حتى لا يطغى جانب على آخر. ويهون تجاوز هذا التحدي بالمراسلات وعقد اجتماعات التشاور بين تلك الجهات، بالإضافة إلى نشر التوعية التفصيلية في هذا الجانب ومن ثم النظر في إدراج مفاهيم مختصرة ضمن النهاج تكون مبنية أساساً على معلومات سابقة في أذهان المجتمع وذلك كون موضوع الكوارث - على مستوى الدولة - موضوعاً حديثاً يحتاج إلى تفاصيل قد لا تستوعبها النهاج التعليمية. وما يجري من جهود دمج هذه المفاهيم في النهاج الدراسية على مستوى التعليم والتدريب، ما يزال يفتقر إلى رباط أو منهج موحد، ولا ينطلق من أولويات واضحة ومتفق عليها وفقاً لرؤى واستراتيجيات محددة المعالم، ومقرة في أطر متخصصة. لذلك ينبغي توحيد هذه الرؤى أولاً. وتجاوز هذه التحديات يتطلب تعزيز الوعي على كافة المستويات حتى ينال مفهوم الحد من الكوارث مساندة المجتمع وتأييده واستحسانه، وهذا سيتأتى من خلال خطط وبرامج توعوية مبنية على مخصصات مالية سنوية معتادة .

## أولوية العمل 3: المؤشر الأساسي 3

يتر تطوير وتعزيز أساليب وأدوات البحث والتقييم للأخطار المتعددة وتطوير وتحسين تحليلات التكلفة والمنفعة.

### مستوى التقدم: 1

□ بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل الحد من مخاطر الكوارث مدرج ضمن برامج وميزانيات البحوث التطبيقية العلمية الوطنية ؟ نعم

لا	مشاريع وبرامج أبحاث
لا	يتر تطبيق نتائج البحوث، والمنتجات أو دراسات / المستخدمة من قبل المؤسسات العامة والخاصة
لا	دراسات عن التكلفة والجديى الاقتصادية للحد من مخاطر الكوارث

### الوصف :

المبادرة التي ما بين وزارة المياه والبيئة ومنظمة البحث ( قابلية التعرض للكارثة وإدارة الطوارئ ، آسيا ) المملكة المتحدة ، جامعة نورثمبريا (UK Northumbria (Asia ,Management Emergency and Vulnerability Disaster) ، بتأسيس برنامج درجة الماجستير في اليمن بالتعاون مع مركز المياه والبيئة ، جامعة صنعاء في مجال إدارة الكوارث والحد منها ، ولكن إلى الآن.

ونظراً لعدم وجود ميزانية وطنية للبحوث الوطنية التطبيقية فيها يخص جانب الكوارث، وفي هذا الصدد فإن السياسة الوطنية للميزانيات الموزعة للعملية البحثية في كافة الميادين ضعيفة وربما لا تتجاوز 5% من الميزانية العامة حيث إن الإحصائيات العامة تعطي مؤشرات بانعدام الدعم المخصص للأبحاث العلمية . وهناك عدد من المراكز والمؤسسات ذات الصلة بإنتاج ونشر التقنيات والمعلومات الفنية والمعارف العلمية كهيئات البحوث ومراكز الدراسات والجامعات وعدد من المؤسسات الأخرى المهتمة، ولدى هذه الجهات خطط وبرامج وأنشطة لبحث ودراسة جوانب متصلة بالبيئة لكنها تتم دون رابط أو رؤية موحدة أو وفقاً لسياسات ومنطلقات وطنية موحدة بل إنها تختلف من جهة لأخرى في هذا الجانب، كما أن لدى كثير من تلك الجهات نتائج بحوث ودراسات ومسوحات تتضمن معلومات كثيرة حول جوانب البيئة المختلفة إلا أنه لا توجد آلية واضحة لتبادل ونشر المعلومات فالجهود التي تصب في اتجاه البحث العلمي كبيرة، لكن دون سياسات واضحة، وهناك قصور في عملية نشر البيانات وإتاحتها.

## السياق والعوائق:

- إنعدام الوعي على مستوى صناع القرار .
- شح الموارد المالية للدولة .
- انعدام الثقة ربما لدعم الأبحاث خصوصاً في هذا الجانب على اعتبار أنه بلا جدوى ولا حاجة له .
- عدم وجود أو قلة وجود كوادرها مهتمة وفاعلة في جانب الكوارث .
- غياب التشريعات والقوانين الملزمة .
- عدم وجود أنظمة معلومات ملائمة فاعلة ومنسقة وقائمة على معايير موحدة.
- معظم ما تنتجه المؤسسات البحثية من معلومات يتم لأغراض مختلفة أيضاً، وغالباً ما تكون غير متاحة بصورة منتظمة ومناسبة وكافية.
- استنواذ البحوث الزراعية على مخرجات البحث العلمي والتخصصات العلمية المتوافرة تصل إلى (85%) في مختلف المناطق .
- قصور أو في بعض الأحيان غياب أشكال الاتصال المؤسسي المنظم والفاعل بين الجهات المعنية لتعزيز التعاون والتكامل في الموارد والإمكانات.
- والتوصيات المطلوبة هنا تتركز على التوعية وتوافر الإمكانيات المالية والفنية والتدريب والتأهيل للقدرات الموجودة لتصل بهطالها إلى صناع القرار بطرق وأساليب منطقية.

## أولوية العمل 3: المؤشر الأساسي 4

وجود استراتيجية توعية عامة على المستوى الوطني للترويج لثقافة مجابهة الكوارث، وتصل إلى المجتمعات الحضرية والريفية.

### مستوى التقدم: 1

□عض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل حملات التوعية العامة معرضة للخطر من مجتمعات والسلطات المحلية وتشمل مخاطر الكوارث لا

لا	حملات التوعية العامة لزيادة الوعي من مخاطر
نعم	تدريب هيئات الحكم المحلي
لا	إدارة الكوارث (التأهب والاستجابة للطوارئ)
لا	وقائي لإدارة المخاطر (المخاطر والضعف)
لا	توجيهات للحد من مخاطر
لا	توافر معلومات حول ممارسات الحد من مخاطر الكوارث على مستوى

## الوصف :

نفدت وزارة الهيئة والبيئة نمابة 2012 برنامج مواجهة تلوث البيئة البحرية بالنفط استهدفت اغلب الموانئ البحرية وموانئ تصدير النفط استهدفت الشركات النفطية وهيئات الموانئ ضمن خطة وطنية متكاملة سنوية وتم الاتفاق على مساعدتها بعول اطار خطة لكل الجهات المستهدفة لمواجهة التلوث البحري.

وفي مطلع العام 2009م ، دشنت وزارة الهيام والبيئة، الحملة الوطنية للنقل والتخزين والإستخدام الآمن لهادة الكلور والتي شملت كافة المؤسسات المحلية للهيام والصرف الصحي في الجمهورية الیهنية بهدف رفع الوعي المهتعي والإسهام بتعزيز أنظمة السلامة والنهان للهنشآت والمهتهمات المحلية ومعايير نقل وتخزين وإستخدام هادة الكلور في هيام الشرب وهيام الصرف الصحي . وقد خرجت الحملة بحزمة من القرارات والتوصيات حول مواصفات أهكن هادة الكلور ونسبة هادة الكلور في هيام الشرب وهيام الصرف الصحي والاشتراطات الذمنة لنقل هذم الهادة ، وقد أزهت المؤسسات الیهنية بهذم المعايير .

ورغم الجهود الوطنية في خلق إعلام بيئي لحي العامة إلا أنه ما تزال مخرجات هذم الجهود دون المستوى المطلوب لعواهل كثيرة ومتداخلة؛ إذ إن الخبرة والتقنية تلعب دوراً كبيراً وتحول في الوصول إلى تحقيق النتائج الفاعلة ناهيك عن ضعف التهويلات وقلة الكادر المهتخص في الإعلام البيئي؛ وينبغي الوصول إلى إعلام مهتخص ونوعي كها هو شانع ومتهارف عليه ب (الإعلام التتهوي) التخصصي ك (الإعلام البيئي /الصحي/الزراعي/السيادي... إلخ) مثلاً، على النحو المهتبع في كثير من بلدان العالم الناهي. فينبغي تعزيز الوعي العام من خلال سياسة إعلاميه وإستراتيجية طويلة الأمد بإدهاج عملية التوعية في البرامج اليومية للإعلام الرسمي، في ضوء هوارد هاليه كافية، والتزام سياسي.

## السياق والعوائق:

أهم التحديات الرئيسية :

- عدم توافر مخصصات هالية لحي الجهة الیهنية بقضايا الكوارث المهتثلة بنقطة التواصل الوطنية لتنفيذ مههمات النشر والتوعية.
- عدم وجود جهة مستقلة معنية بهذا الشأن حيث إن نقطة التواصل الوطنية لم يرق إلى الوصول إلى كافة صلاحياته، وتري كافة أجهزة الدولة أنها غير معنية بعول هذا الدور، عدا أداء واجباتها فيها يخص الكارثة حال حدوثها وتسوية النوضاع في ذلك الحين .
- عدم تحديد الأدوار (إلى حد الذن) التي يفترض أن يتم وضعها ضمن إطار الخطة الوطنية الموحدة الذي ستقوم بها نقطة الاتصال الوطنية والجهات ذات العلاقة .
- ارتفاع معدلات الذمية في أوساط المهتجع.
- حضور الإعلام والتوعية البيئية قد يتركز أساساً في وسائط الإعلام المقروعة كالصحف والنشرات الدورية والمجلات، يؤخذ على كثير من تلك المهطوعات والإصدارات الاتسام ب (الهناسباتية) وعدم الانتظام وكذا تغيير المسهيات ومحدودية التوزيع، وفي بعض الأحيان الاختفاء الكلي بعد صدور أعداد قليلة.
- ضعف الإهكانيات الهالية والتجهيزات الفنية والمهارات والهوارد البشرية.
- وعليه يجب أن يتم السعي في إيجاد خبير دولي لمساعدة المهتعيين باليهن على تحديد الذدوار واستكهال الخطة الوطنية، وكذلك توفير الإهكانيات الهالية والفنية التي تعزز هذا الدور .

## القسم 6: أولوية العمل 4

الحد من عوامل الخطر النسائية

### أولوية العمل 4: المؤشر الأساسي 1

الحد من مخاطر الكوارث يعتبر هدفاً أساسياً للسياسات والخطط البيئية ذات الصلة بها في ذلك استخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع التغير المناخي.

#### مستوى التقدم: 1

□ عض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

#### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل هناك آلية موجودة لحماية واستعادة خدمات النظم البيئية التنظيمية؟ (المرتبطة بالأراضي الرطبة، وأشجار المانغروف، الغابات . . . الخ) لا

تشريعات المناطق المحمية	نعم
مدفوعات مقابل خدمات النظم البيئية	لا
التخطيط المتكامل (على سبيل المثال إدارة المناطق الساحلية)	لا
تقييم التأثيرات البيئية	لا
مشتروعات وبرامج التكيف مع تغير المناخ	نعم

#### الوصف :

توجد آلية لحماية واستعادة خدمات النظم البيئية التنظيمية، لكنها غير شاملة بالشكل المطلوب وذلك من حيث تنفيذ القوانين وعمل المشاريع الهادفة، حيث توجد مناطق محمية وتشريعات لحماية إلا أن الآليات تنفيذها مفقودة، كما أنه لا توجد مدفوعات مقابل خدمات النظم البيئية. هذا مع وجود قصور في إدارة المناطق الساحلية الهدرية ضمن خطط وزارة المياه والبيئة لقصور الرقابة والتقييم، كما أن تشريعات تقييم الأثر البيئي مدرجة ضمن خطط الدولة الوطنية وبدأ تنفيذها جزئياً في بعض المشاريع وتصاحبها لاهمالاً وتلاعب في تنفيذها، وعليه يوجد قصور في أداء هذا التشريع كونه منظوراً بيئياً لا يتجاوز الأذان، أما من جانب التغير المناخي فتوجد مقترحات وخطط علي شكل مشاريع وبرامج بمساندة دولية والبنك الدولي لتنفيذها، حيث إن الميزانيات المرصودة في هذا الجانب كبيرة ولا تستطيع الحكومة القيام بتنفيذها بمفردها خصوصاً في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة .

وبعد الانهيار الصخري في قرية الضفير (ديسمبر 2005م) تأسس مشروع إنتاج خارطة مخاطر الغطاء الصخري في اليمن في هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بتمويل حكومي، أنجزت منه الكوادر المحلية دراسة المخاطر الحاصلة والمحتملة في المناطق النهلة المرتفعة ويطون الوديان والودن ووقع، وتغطي الخارطة رؤية مستقبلية لأصحاب القرار والمخططين والمستفيدين لاتخاذ قرارات التوسع العمراني ومشاريع الطرق وغيرها.

وبعد فيضان حضرموت والهزة (أكتوبر 2008م) مول البنك الدولي من خلال برنامج GFDRR دراسة تخريط الكارثة، وعمل أطلس للكوارث الوطنية، وتنفذ الدراسة شركة استشارية بنظر هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية كنضير وطني بتمويل حكومي، إلا أن برنامج الدراسة يسير ببطء ومن ثم انشئ صندوق اعادة اعمار محافظات حضرموت والهزة بتمويل حكومي ودولي مشترك.

## السياق والعوائق:

- التحديات الرئيسية هي :
- عدم تنفيذ القوانين والتشريعات النافذة .
  - شح الإمكانات المالية والفنية .
  - عدم توفر البدائل المشجعة .
  - غياب الوعي والمعرفة في جوانب مخاطر الكوارث .
- وترى هيئة حماية البيئة بأن هناك تحديات أخرى :
1. كثافة الضغوطات والهددات للموارد الطبيعية والتوازن البيئي.
  2. ضعف التخطيط الاستراتيجي للقطاعات التنموية وتحديد الأولويات والسياسات والخيارات للتنمية البيئية المستدامة وتحديث الهياكل باستثمار.
  3. قصور النلية الاقتصادية للتسعير الحقيقي للموارد كالطاقة والمياه التي تؤدي للإضرار بالبيئة والهدر للموارد الطبيعية وزيادة حدة التلوث وعدم احتساب كلفة التدهور البيئي في الاقتصاد الوطني.
  4. قصور الوعي المجتمعي بقضايا البيئة مما أضعف الدوافع والتحفيز للمحافظة والإدارة السليمة للموارد البيئية.

أما مركز الرصد الزلزالي يوصي بإصدار تعميم التشريعات المتعلقة باستخدام الأراضي ذات الارتباط بالمخاطر الزلزالية .  
وتصرح هيئة المساحة الجيولوجية بأنه كان مخططاً أن تنتج خارطة لمخاطر الغطاء الصخري لليمن في ثلاث سنوات إلا أن وجود قصور في توفير الموارد بسبب الظروف الاقتصادية للبلاد حال دون الالتزام بالفترة الزمنية المقترحة حيث خفض المخصص المالي لتنفيذ البرامج السنوية مع عدم توفير المتطلبات الأساسية من مختبرات ومربيات فضائيات وبرمجيات متقدمة وأجهزة متطورة مع وجود ضعف في البناء المؤسسي .

وفي الواقع يتم مواجهته صعوبة في رفع القدرات لدى الكوادر حيث تلقت معارف أولية وطبيعة العمل من هذا النوع يتطلب تدريب متقدم واكتساب خبرة نوعية خاصة من البلدان المتقدمة في هذه المجالات , وخاصة في مجال الكوارث والفيضانات والسيول للوصول إلى إنتاج خارطة مخاطر لها وتحديثها مستقبلاً .  
وللتغلب على مثل هذه المعوقات يستلزم توفير الدعم الكافي من متطلبات فنية وتدريب وتأهيل نوعي وبناء القدرات المؤسسية وإيجاد تشريعات ملزمة بالتقيد بالنسب المنهجية للحد من الكوارث وخاصة التقيد بالتخطيط المسبق في استخدام الأراضي والبعد عن العشوائية وعدم منح تراخيص إلا بعد تقييم احتمالية المخاطر الناجمة عن التغيرات الجيولوجية والمناخية وغيرها.  
وينبغي دعم وتطوير للمركزية الإدارية البيئية، وتنمية الموارد البشرية في مجالات البيئة، وتعزيز آلية الترابط والتنسيق والشراكة والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ودعم دور المرأة والشباب في حماية البيئة، وإصدار تعميمات لتنظيم استخدام الأراضي ذات الارتباط بالمخاطر الزلزالية، وتفعيل أداء المنظومة الوطنية المعنية بمواجهة تغيرات المناخ، وتحديد أدوار واضحة ومسؤوليات محددة لنقطة الارتكاز المنسق الوطني للتغيرات المناخية والحد من مخاطر الكوارث.

## أولوية العمل 4: المؤشر الأساسي 2

يتم تنفيذ خطط للتنمية الاجتماعية لتقليل قابلية التضرر للمجتمعات الأكثر تعرضاً للخطر.

### مستوى التقدم: 2

عض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل توجد شبكات أمان اجتماعي لزيادة القدرة على مجابهة الكوارث بالنسبة للنسر والهجمات المعرضة للخطر  
نعم

لا	تأمين على المحاصيل والممتلكات
لا	برامج العمالة المؤقتة الضمان
لا	التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة

**الوصف :**

تعتبر قاعدة البيانات ال DesInventar خطوة هامة لتحديد اتجاهات الكوارث وللتقليل من قابلية تضرر المجتمعات الأكثر عرضة للكوارث والمخاطر .

في العام 2007، قامت جمعية الهلال الأحمر اليمنية بعمل تقييم للمجتمعات السكانية القابلة للتعرض للكوارث في خمس إدارات محلية في اليمن ، هذا التقييم ركز على قابلية التكيف المجتمعية للتعافي خلال وبعد الكارثة .

يوجد ضمان اجتماعي حالياً للأسر الفقيرة ولكن لا يفي بالأغراض المعيشية العادية، وأصلاً لا توجد ضمانات للمجتمعات المعرضة للخطر، ولم تنفذ دراسة للمناطق المعرضة للخطر من أساسه. كما أن أنواع الضمانات والأمان الاجتماعي الأخرى غير موجودة عدا نسبة قليلة من التأمين على ممتلكات الشركات الأجنبية والهيئات وضمانات مرتبات التوظيف. ويؤهل تقدم الموارد البشرية، وتناقص معدل المواليد لكل ألف نسمة، وتراجع معدل وفيات المواليد والأطفال تحت الخامسة، يؤهل أن يتراجع معدل النمو السكاني (نسبة المتوسط السنوي)، فالخدمات الصحية المحسنة ليست السبب الوحيد للاستدامة ومعدلات مرتفعة للنمو السكاني. إن سكان اليمن من الفئة الشابة، والازم السكاني قصير، وتشير معدلات السكان في الفئات الشابة إلى أن معدلات النمو السكاني المرتفعة لا يتوقع أن تكبح في المدى القريب؛ مما يستلزم معالجات مناسبة.

**السياق والعوائق:**

من أهم التحديات وجود شبكات أمان اجتماعي ضعيفة ولا تكفي للإعالة ؛ لذا يوصى بتطويرها لتكون متفهمه أكثر للاحتياجات الضرورية للجمعيات بناءً على الوضع الاقتصادي القائم ، وما هو موجود من ضمان اجتماعي يمنح بعض الأحيان بطرق غير عادلة لعدم نزاهة اللجان التي تتولى تحديد من يستحقونه، فقد يأخذ من لا يستحق ويحرم منه من يستحقه؛ وهذا يتطلب إيكال الأمر إلى لجان نزيهة تتمتع بالورع والعدل. وايضا يجب تخصيص رعاية اجتماعية خاصة للمجتمعات المعرضة لمخاطر الكوارث لرفع مرونتها باتجاه الكوارث ويقصد بهذا الأمر المجتمعات الساحلية وسكان الودية المعرض للفيضانات والسيول وسكان المناطق الجبلية المرتفعة المعرضون للانهزلات الارضية. إن المهورم السكانية هي جزء من الإستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئية. ولهذا السبب، فقد تخصصت مراكز يمنية في علم السكان وتنمية الموارد البشرية لتحسين تقنيات التخطيط السكاني، واستشراف النتائج المحتملة للأنشطة البشرية الحالية والمستقبلية، إن إحدى النتائج المحتملة هو الهجرة من الريف إلى المدن نتيجة للتغير المناخي والتحول البيئي التراكمية التي تؤثر على سبل عيش السكان المحليين في المناطق الريفية.

**أولوية العمل 4: المؤشر الأساسي 3**

يتم تنفيذ خطط وسياسات اقتصادية قطاعية لتقليل قابلية التضرر للأنشطة الاقتصادية.

**مستوى التقدم: 1**

□ بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

**اسئلة رئيسية ووسائل تحقق**

هل التكلفة والجهد الاقتصادي للحد من مخاطر الكوارث مدمجة في التخطيط للتنمية الاقتصادية؟ نعم

سهولة تقديم أوثلة محددة: على سبيل المثال البنية التحتية العامة،  
والنقل، والاتصالات، والاقتصادية والإنتاجية النصول

استثمارات تحسينات البنية التحتية تتضمن المدارس والمستشفيات لا

## الوصف :

تقوم هيئة البيئة بعمل خطط وسياسات واستراتيجيات اقتصادية كالالاقتصاد الاخضر والطاقة البديلة والتنمية المستدامة ولكن مازال هذا الصوت غير مسموع او كتوع من مواكبة التوجه العالمي ويقتصر على مؤتمرات واجتماعات وورش عمل وابضاتقيير الاثر البيئي للمشاريع الاقتصادية بالتعاون مع هيئة الاستثمار ولكن غالبا يتم الموافقة على الدراسات الخاصة بالمشاريع بطرق غير نزيهة وبدون الرجوع الى الخطط الاساسية والمعايير.

بالرغم من أن اليمن لم تنفذ أي نوع من الخطط الاقتصادية القطاعية لتجاوز محنة البطالة وتقليل هوة الفقر، إلا أنها في النونة الأخيرة قامت بعمل برامج توعية اجتماعية هامشية لتوجيه الشباب إلى التعليم الفني والتدريب المهني، والتنسيق مع دول الخليج العربي للاستقبال العمالة اليمنية، لكنها لم تشجع الشباب فعليا بمنح وكافيات للاستقطابهم في هذه المعاهد، فضلا عن أن هذه المعاهد تعوزها الهادة والنهضة الكافية. فالتدريب أداة أساسية لتنمية الموارد البشرية. إنه عملية تعلم ثنائية الاتجاه، تملك الفراغات المعرفية وتبني المهارات وتمكن الأفراد من العثور على عمل ذي معنى، ويسهل الانتقال إلى استدامة كلية أكبر. ولإعداد برنامج تدريب، ينبغي أن يكون هناك معلومات كافية متاحة لتولئك الذين سيذهبون لتنفيذ البرنامج من جهة، ولتلبية احتياجاتهم لبناء قدراتهم من جهة أخرى.

و في مطلع العام 2009م ، دشنت وزارة المياه والبيئة ، الحملة الوطنية للنقل والتخزين والإستخدام النهن لهادة الكلور والتي شملت كافة المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي في الجمهورية اليمنية بهدف رفع الوعي المجتمعي والإسهام بتعزيز أنظمة السلامة والأمان للمنشآت والمجتمعات المحلية ومعايير نقل وتخزين وإستخدام هادة الكلور في مياه الشرب ومياه الصرف الصحي . وقد خرجت الحملة بحزمة من القرارات والتوصيات حول مواصفات أمكن هادة الكلور ونسبة هادة الكلور في مياه الشرب ومياه الصرف الصحي والاشتراطات المهمة لنقل هذه الهادة ، وقد أزهت المؤسسات المعنية بهذه المعايير .

## السياق والعوائق:

الفقر والبطالة مازال هو الاولوية هنا ولو كانت الليات معالجته تأتي على حساب البعد البيئي. وتأتي على رأس كل التحديات في كل محور أو نقاش هو الموارد الهائلة التي تمكّن من رسم خطوط عريضة لتنفيذ أي نشاط في اليمن، فينبغي أن يكون التدريب والمهنيين في التوعية بمخاطر الكوارث تدريباً يستهدف الجودة والذي سيهكّن هؤلاء المهنيين من نقل الرسالة بأسلوب سهل الفهم ومقبول للمهنيين. إن مهارات التواصل والمشاركة العالية جوهرية لتعبئة المستقبليين لينظروا إلى الكوارث البيئية بصورة مختلفة. إن بدء هذه العملية بأسرع وقت ممكن هو حاجة للوفاء بأهداف اليمن البيئية والتنموية. ينبغي أن تنشئ الحكومة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والتعاون الدولي مراكز متخصصة لنقل هذه الرسالة.

## أولوية العمل 4: المؤشر الأساسي 4

التخطيط والإدارة للإسكان يتضمنان عواهل الحد من مخاطر الكوارث بها ذلك الإلزام باتباع كود البناء.

### مستوى التقدم: 1

□عض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل هناك استثمارات للحد من المخاطر في المستوطنات الحضرية القابلة للتضرر؟ لا

نعم

الاستثمار في البنية التحتية لصرف المياه في المناطق المعرضة للفيضانات

لا	تشبيث المنحدر في المناطق المعرضة للانزلاقات الأرضية
لا	تدريب عمال البناء على تقنيات البناء الذهن
لا	توفير الأراضي والمساكن المهيئة للأسر ذات الدخل المنخفض والهجرتات المحلية
لا	تنظيم الحساسية للخطر في تقسيم المناطق البرية وخاصة للتطوير العقاري
لا	تنظيم تقديم سندات ملكية الأراضي

## الوصف :

تعاني البلاد قصور كبير بهذا الجانب وما زال كود البناء غائبا تماما وعندما تحصل كارثة يتم جمع التبرعات وعمل تعويضات عند وقوع الكارثة وبعدها، وليس هناك دراسة قبل وقوع الكارثة لتمنع حدوثها أو تقليل منه، على سبيل المثال كما حدث في قرية الضفير بمحافظة صنعاء . ويخلق النهو السكاني والاقتصاد المتوسع منافسة على استخدامات الأراضي وتوتراً وصراعات بين المصالح المتعددة، والاستخدام المستدام للأرض والنزاع على الأراضي تعد من أكبر المشاكل البارزة في اليمن مما يخلق إهمال تطبيق المعايير اللازمة والخدمات من قبل الدولة . كما أن الإدارة المناسبة للأرض ضرورية لحماية التنوع الحيوي وللاستخدام الأرض بصورة مستدامة، وحماية الملكية ، وحقوق المجتمعات المحلية هو جزء ضروري من عملية الوصول إلى استخدامات مستدامة للأراضي. وهناك تقدم بسيط فيها يتعلق بإدارة المخاطر الزلزالية والبركانية من حيث الخطط أو السياسات، ويحتاج الأمر إلى عزيمة ودعم لهواملة هذا النهج.

## السياق والعوائق:

-عوائق مالية  
-غياب التشريعات والسياسات والخطط والدراسات في هذا الجانب ويوصى بتوفير مخصصات مالية و سن التشريعات والسياسات وتحويل عمل دراسات بحثية في هذا الجانب، وتنسيق جهود الإدارات المركزية والإدارات المحلية حول وضع وتنفيذ ومراقبة الخطط أو السياسات في هذا المجال. و من أهم التحديات البيئية في اليمن معدلات الهلوجة المرتفعة، وازدياد قطع الأخشاب للاحتطاب والرعي الجائر، والتعرية المتزايدة للتربة من الرياح والمياه، وتدهور الأنظمة التقليدية في الممارسات الزراعية. إن ترتيبات تأجير الأراضي، والتي هي من بين أسباب تعرية الأرض، لا تفضي إلى زيادة الإنتاج. وتتضمن العوامل الأخرى، إنها لا تنحصر في الاستخدام غير الرشيد لمياه الري في المناطق الهلوية وضعف الإرشاد الزراعي ومحدودات البحث المحدودة. والنتيجة هي الإنتاجية المنخفضة للأراضي والثروة الحيوانية ونقص حاد بالخدمات العامة الأساسية كالطرق والمراكز الصحية والكهرباء والتي تسرع من وتيرة الفقر وبالتالي للهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والمدن الرئيسية.

## أولوية العمل 4: المؤشر الأساسي 5

إجراءات الحد من مخاطر الكوارث مدمجة في عمليات التعافي وإعادة التأهيل بعد الكوارث.

### مستوى التقدم: 1

عض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل بعد وقوع الكوارث البرامج يتضمن صراحة والميزانية للحد من أخطار الكوارث لاستعادة مرونة؟ لا

0	٪ من تمويل التعافي وإعادة الإعمار مخصص للحد من مخاطر الكوارث
لا	تعزيز قدرات الحد من مخاطر الكوارث من السلطات المحلية من أجل الاستجابة والإنعاش
لا	إجراء تقييم للمخاطر في مرحلة ما قبل والانتعاش بعد الكوارث والتخطيط لإعادة الإعمار
لا	اتخاذ إجراءات لمعالجة قضايا النوع في التعافي

### الوصف :

تشكل لجان بعد الكوارث غير مختصة وبطريقة ارتجالية طارئة بحكم الظرف الذي انشئت من اجله لتقييم الاضرار وجمع التبرعات والتعويضات وغالبا ما تستمر هذه اللجان بعملها دون اشراك الجهات المعنية حول الية الاستفادَة مستقبلا. وايضا ضعف الوعي باهمية الاستفادَة من الدروس السابقة لمتخذي القرار حول الاستشهار بهجال الحد من مخاطر الكوارث. ولكن يضل قرار انشاء صندوق اعادَة اعمار محافظتي حضرموت والمهرة بعد كارثة حضرموت 2008م الحالة تكاد تكون الوحيدة في الاتجاه الصحيح ولو انه يعاني اغلب اللوقات من نقص الموارد المالية لتنفيذ المهام المناطة اليه. لا توجد ميزانية دائمة ومخصصة للحد من الكوارث، إنما تخصص ميزانية وقتية تستقطع من الميزانية العامة للدولة لمعالجة حالة طارئة، وتردّد العر الداخلي والخارجي في حالة وجوده إضافة إلى ماهو معتد لمثل هذه الأهور في مشاريع بعض الجهات وأغلب الظن أنها ميزانية تكون حال وقوع الحدث ومن الميزانية العامة للدولة.

لذلك يفترض:

- تطوير وتنفيذ سياسات وطنية وخطط للإجراءات الطوارئ البيئية على المستوى الوطني والمحافظات و دمجها في سياسات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.
- تحريك الموارد المالية اللازمة وإنشاء الية مناسبة لزيادة تعدد الموارد المالية واستدانتها لتمويل البرامج والمشروعات البيئية الوطنية والمحلية لتحقيق أهداف الخطة.
- مراجعة وتحديث الهياكل واللوائح التنظيمية وتقييم أداء وكفاءة البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع البيئة، وحدات البيئة والهيئة العامة لحماية البيئة واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية لرفع الكفاءة النوعية والكمية وتحسين النداء والقدرات المؤسسية.

### السياق والعوائق:

التحديات التي تواجهها الحكومة عدم تحقيق إنجازات كبيرة نظراً لوجود قصور في الموارد والقدرات الناتجة عن الوضع الاقتصادي والسياسي غير المستقر للدولة هذا من جهة وإهتمام الدولة بالمتطلبات الأساسية للبنية التحتية من جهة أخرى .

## أولوية العمل 4: المؤشر الأساسي 6

وجود إجراءات لتقييم أثر مخاطر الكوارث للمشروعات التنموية الكبرى - وخاصة مشاريع البنية التحتية.

### مستوى التقدم: 1

عض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

أثار مخاطر الكوارث التي تم إنشاؤها بواسطة المشاريع التنموية الكبرى المقررة؟ نعم

هل التكلفة / الفوائد من مخاطر الكوارث تؤخذ في الاعتبار عند تصميم وتشغيل المشاريع التنموية الكبرى؟ -- غير مكتمل --

لا	أثار مخاطر الكوارث تؤخذ في الحسبان في تقييم النثر البيئي
لا	من قبل السلطات الوطنية ودون الوطنية والمؤسسات
نعم	من قبل الجهات الفاعلة في التنمية الدولية

### الوصف :

دراسة تقييم النثر البيئي تتضمن أثار مخاطر الكوارث واعتقد بانها لاتشمل كافة المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية وتبقى الثقة مهزوزة بطريقة مراجعة الدراسة وايضا معايير التنفيذ.

ويقترح في هذا المجال إتاحة الفرص للقطاع الخاص وتقديم الدعم المهكن وتحفيزهم على الاستثمار في المجال البيئي من خلال إنشاء شركات استثمارية وطنية أو مشتركة في مجال تدوير المخلفات الصلبة والمخلفات السائلة والطاقة المتجددة والصناعات الصديقة للبيئة التي تؤدي إلى المحافظة على البيئة وتوفير مصادر أولية للصناعة والزراعة والتخفيف من الفقر. ونشير هنا بأن ثمة تحرك باتجاه تحسين الوقود من خلال مشروع الوقود النظيف بين هيئة حماية البيئة وشركة النفط وذلك عن طريق تحسين مخرجات مصافي تكرير النفط التي قد بداء بعضها يطبق المعايير المقترحة .

### السياق والعوائق:

لا توجد قوانين ولا تشريعات واضحة بهذا الجانب. لذا لابد من ضرورة إدراج القوانين والتشريعات الخاصة بتقييم هذه الآثار بصورة واضحة وملزمة كضرورة من ضرورات التنمية المستدامة كما يجب العمل على تنفيذها على أرض الواقع. ويقترح أن تقوم الدولة أو السلطات الوطنية باتخاذ إجراءات منهجية لتضمين إجراءات الحد من خطر الكوارث في خطط التنمية المستدامة الوطنية في مجالات رئيسية مثل مكافحة الفقر - الإسكان - الماء - النظافة - الطاقة - الصحة - الزراعة - البنية التحتية - البيئة وذلك للتأكد من أن التنمية لن تسهم في صنع كوارث مستقبلية.

## القسم 7: أولوية العمل 5

تعزيز التأهب للكوارث تحقيقاً للاستجابة الفعالة على جميع المستويات

### أولوية العمل 5: المؤشر الأساسي 1

قدرات سياسة قوية والتقنية والمؤسسية والنليات اللازمة لإدارة مخاطر الكوارث. مع انخفاض منظور من أخطار الكوارث في مكانها

#### مستوى التقدم: 1

عض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

#### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل هناك برامج وطنية أو سياسات للتأهب للكوارث، والتخطيط للطوارئ والاستجابة لها؟ لا

نعم	الحد من أخطار الكوارث تدمج في هذه البرامج والسياسات
-----	---

لا  
النليات المؤسسية القائمة لتعبئة الموارد على وجه السرعة وقوع كارثة، وذلك باستخدام المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم القطاع العام.

هل توجد برامج أو سياسات وطنية لضمان سلامة المدارس والمنشآت الصحية في حالات الطوارئ؟ نعم

لا	برامج وسياسات لسلامة المدارس والمستشفيات
----	--

لا  
التدريب والتأهيل الوهمية في المدارس والمستشفيات للاستعداد للطوارئ

هل يتم توقع مخاطر الكوارث في المستقبل من خلال وضع السيناريوهات والانحياز التخطيط للتأهب؟ نعم

لا	وضع سيناريوهات المخاطر المحتملة مع الأخذ في الاعتبار توقعات تغير المناخ
----	---

لا  
يتم تحديثها بانتظام خطط التأهب بناء على سيناريوهات المخاطر المستقبلية

#### الوصف :

تتوافر قدرات محدودة جداً متناثرة بين كافة الجهات ذات العلاقة وايضا تتوافر بعض الاليات لدى الدفاع المدني ولكن تفتقر لهيئات تشغيلية وضعف الخبرات والتحديث مع وجود خطة وطنية لمواجهة الكوارث لدى الدفاع المدني ولم يصدر بها قرارات اللحظة ويبقى التوجه موجود بدون ترتيب الاولويات ويبقى السؤال من اين نبدأ وكيف؟ وايضا تتوفر بعض النليات لدى الهيئة العامة للشئون البحرية لتنفيذ خطة مواجهة طوارئ تلوث البيئة البحرية بالنفط تشارك فيها جميع الجهات المعنية وفقاً لمسئولياتها واختصاصاتها الوطنية .

## السياق والعوائق:

- عدم توافر أليات وقدرات مؤسسية قوية لإدارة مخاطر الكوارث والحد من خطرها .
  - عدم توافر خطط طوارئ على جميع المستويات الإدارية والقيام بتدريبات دورية للاختبار وتطوير خطط التعامل مع الكوارث .
  - عدم توافر احتياطات نقدية و أليات للطوارئ لدمر إعادة التأهيل والتعامل مع الكوارث عند الحاجة .
  - عدم توافر إجراءات لتبادل المعلومات خلال الكوارث والأحداث الخطرة ، وخلال عمليات المراجعة بعد الحادث .
- واري ان تحل بإنشاء هيئة مستقلة تتبع رئاسة الوزراء مهتلة بكافة الجهات ذات العلاقة وتحديد ميزانية لها ضمن الميزانية العامة للدولة.

## أولوية العمل 5: المؤشر الأساسي 2

خط الاستعداد لمواجهة الكوارث وخطط الطوارئ المعمول بها على جميع المستويات الإدارية، وتقام التدريبات للاختبار وتطوير برامج الاستجابة للكوارث

### مستوى التقدم: 1

[]عض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل توجد خطط وإجراءات وموارد احترازية للتعامل مع الكوارث الكبرى؟ نعم

لا	وضعت الخطط والبرامج ذات حساسيات بين الجنسين
لا	إدارة المخاطر / خطط طارئة للاستمرار تقديم الخدمات الأساسية
لا	مركز للعمليات والاتصالات
لا	فرق البحث والإنقاذ
لا	مخزونات من إمدادات الإغاثة
لا	ملاجئ
لا	تأمين وجود المرافق الطبية
لا	مكرسة لتوفير المعوقين والمسنين في مرافق الإغاثة والمأوى والطبية في حالات الطوارئ
لا	الشركات هي شريك نشط في تخطيط وتقديم استجابة

### الوصف :

في عام 2007، وحدة إدارة الكوارث بهيئة الدفاع الهندي وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طُورتُ مَسودَّةُ خطة إدارة الكوارث الوطنية تَصوَّرتُ دورَ وحدة إدارة الكوارث وأدوار الأعضاء الحكومية قبل ، أثناء وقوع الكارثة . وكانت الخطوة القادمة يَجِبُ أَنْ تُطوَّرَ الخطة الوطنية بدعم من الـ UNDP إلى هيئة الدفاع الهندي لتقوية قدرات الاستجابة الوطنية ولكن اوقف المشروع برهته .

مُسوّدة خطة الطوارئ البيئية طُوِّرت في 2006 من قِبَل الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية بالدعمِ مِنَ الوحدة البيئية المشتركة ما بين OCHA و UNEP ولم يحدث أي تقدم بحجّة التداخل بالمهام مع خطة الدفاع الهدي. الخطة الوطنية لهواجه كوارث التلوّث النفطي في البيئة البحرية أعلنت في أبريل 2008، تحت إشراف هيئة الشؤون البحرية. توجد خطط في بعض قطاعات الدولة المعنية بالكوارث الانسانية مثل التسريبات النفطية والحرانق وغيرها. ويتم توسيعها لتشمل التعامل مع الكوارث الطبيعية حال الحدث من حيث المسؤوليات والإمكانيات لتلك الجهات، لذا يعد التقدم بسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط والسياسات. وينبغي أن تستفيد خطط التعامل مع الكوارث وخطط إعادة التأهيل والبناء من الدروس المستفادة من التعامل مع الكوارث السابقة. كما يتعين أن يتم تضمين إجراءات الحد من خطر الكوارث في تصميم وتنفيذ نوعي للتخطيط.

## السياق والعوائق:

- شحة الموارد المالية والقدرات والكفاءات .
- عدم وضوح التشريعات في هذا الجانب وتفعيلها .
- تركيز الدولة على استكمال البنية التحتية والخدمات الأساسية .
- تداخل المسؤوليات وعدم تحديد الأدوار في ظل غياب جهة مسؤولة واحدة .
- غياب الدراسات والنبحاث في هذا الجانب .
- قصور الخبرات الوطنية . ويوصى بتبني سياسة واضحة لتتلقى كل هذه التحديات باللقاءات والتشاورات والإخلاص للهدف، وتقدير مصلحة الوطن فوق مصلحة الذات.

## أولوية العمل 5: المؤشر الأساسي 3

الاحتياجات المالية واليات الطوارئ التي وضعت لدعم فعالية الاستجابة والتأهيل عند الحاجة.

### مستوى التقدم: 1

□ مع التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل توجد ترتيبات مالية للتعامل مع الكوارث الكبرى؟ نعم

لا	وطنية للطوارئ وصناديق مصيبة
لا	عتبر الحد من المخاطر المستقبلية في استخدام الأموال مصيبة
لا	التأمين وإعادة التأمين المرافق
لا	سندات الكوارث وغيرها من اليات سوق رأس المال

### الوصف :

قانون الدفاع الهدي يخصص 1 % من ميزانيته لكل الجهات الحكومية لحالات الطوارئ ، لكن ليس هناك آلية واضحة عن كيفية استخدام هذه المصادر ويبقى بدون تنفيذ او حتى النية لتنفيذه. وضعت الخطة الوطنية لهواجه كارثة التلوّث النفطي للبيئة البحرية آلية توزيع تكلفة تطبيق هذه الخطة بين أصحاب الحصص . ولم تفي اي جهة بالتزاماتها. ويتم مواجهة بعض حوادث التسرب النفطي بتعاون شركات النفط وشركات التأمين البحرية.

ومن المهم أن تقوم الحكومة بتخصيص الموارد لبرامج إعادة التأهيل السريعة بها يتضمنون تقدير الخسائر والاحتياجات والقدرات الضرورية للقيام باعادة البنية التحتية الأساسية ومصادر الرزق في أعقاب الكوارث لدعم قدرة المجتمعات على التحول حتى تتم عمليات

إعادة البناء على المدى البعيد، لكن اليهن لا تضع في الحسبان أي خطة للتصعب للكوارث، لذا يحدث تخبط كبير عندها تواجه مثل هذه المفاجآت، حيث تعجز عن صدها . ونعول كثيراً على الدعم الخارجي في مثل هذه الحالات .

## السياق والعوائق:

التحديات التي واجهتها الدولة أو الحكومة الوطنية والمحلية هي وجود قصور في الموارد والقدرات والكفايات. وينصح بتخصيص ميزانية تستقطع كل عام من الميزانية العامة للدولة، وتبقى في حالة احتياط وتأهب لمواجهة الحالات الطارئة.

## أولوية العمل 5: المؤشر الأساسي 4

الإجراءات المعمول بها لتبادل المعلومات ذات الصلة خلال أحداث الأخطار والكوارث، والقيام في مرحلة ما بعد الحدث استعراض

### مستوى التقدم: 1

□عض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات

### اسئلة رئيسية ووسائل تحقق

هل تم اعتماد أسلوب وإجراءات متفق عليها لتقييم الأضرار والخسائر والاحتياجات عند وقوع الكوارث؟

لا	وجود منهجيات وقدرات تقييم الأضرار والخسائر
لا	بعد وقوع الكوارث منهجيات تقييم الحاجة
لا	بعد وقوع الكوارث منهجيات تقييم الاحتياجات وتشمل توجيهات بشأن الجوانب المتعلقة بنوع الجنس
لا	تحديد وتدريب الموارد البشرية

### الوصف :

يتم تبادل المعلومات بين الجهات المعنية في أثناء حدوث كارثة أو حالة طارئة، لكنها تتم بهدورات ذاتية من قبل القطاعات المعنية دون وضع خطط محكمة لغموض الأدوار التي يتوجب أن تقوم بها كل جهة، وهناك تداخل هذه الأدوار وتقعاسها. ويجب أن تستفيد خطط التعامل مع الكوارث وخطط إعادة التأهيل والبناء من الدروس المستفادة من التعامل مع الكوارث السابقة، كما يتعين أن تستفيد من معرفة إجراءات الحد من الخطر حتى لا تتوه منها أسباب الخطر. كما يتم تضمين إجراءات الحد من خطر الكوارث في تصميم وتنفيذ نوعي للتخطيط والسياسة .

### السياق والعوائق:

يوجد قصور في الموارد والقدرات والخبرات؛ لذا يوصى بتدبير موارد سخية ودائمة للنهوض بإنشاء مراكز خاصة لإدارة الكوارث، وتدريب كادر مؤهل بالبحث العلمي والتخطيط.

## القسم 8: محفزات التقدم

### أ. توجه شهولي للأخطار المتعددة في الحد من مخاطر الكوارث والتهمة.

#### مستوى الارتباط:

1. ارتباط منعدم/ محدود: لا يوجد اعتراف بهذه القضايا في السياسات أو التنفيذ، أو هناك بعض الاعتراف ولكن جهود منعدمة/ محدودة للتعامل معها.

هل توجد دراسات/ أو تقارير/ أو مراجع جغرافية حول الأخطار المتعددة للبلد؟ لا

برجاء تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود أو التركيز خلال النعوم المقبلة، وكذلك تقدير أنواع الاستثمارات أو الاستراتيجيات المطلوبة بحيث تركز جهود الحد من مخاطر الكوارث والتعافي على الدوافع ذات الصلة. كما أن هذه فرصة لتوضيح أسباب قيام - أو عدم قيام - نتيجة معينة بالتركيز على أحد دوافع التقدم.:

قانون البيئة رقم 96 لسنة 1995، يُخصّصُ فصلًا لتقييم الأثر البيئي في مشاريع التنمية. أغلب هذا الفصل ركّز على المشاكل البيئية العادية، لكن لا توجد إشارة إلى مفهوم الحد من مخاطر الكوارث.

توجد دراسات جيولوجية حول المخاطر الجيولوجية في البلد خصوصاً في الانزلاقات الأرضية، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة التطبيق من حيث تنفيذ المعالجات والإجراءات الاحترازية اللازمة؛ لهذا يتوجب توجيه الاهتمام لها.

وهناك مجالات تتطلب المزيد من الجهود أو التشديد خلال النعوم المقبلة وكذلك تقدير النواع من الاستثمارات أو الإستراتيجيات المطلوبة حتى تركز جهود الحد من خطر الكوارث وإعادة التأهيل على المحركات ذات الصلة، هي:

1. توجه للحد من خطر الكوارث والتهمة يأخذ في الاعتبار الأخطار المتعددة.
2. تبني توجهات للحد من الأخطار وإعادة التأهيل تأخذ في الاعتبار الصنف.
3. تضمين عوالم الأهم الإنساني والعدالة الاجتماعية في أنشطة الحد من خطر الكوارث وإعادة التوازن.
4. تحديد وتعزيز القدرات على الحد من الخطر وإعادة التوازن.
5. رعاية الشراكة على جميع المستويات مع القطاع غير الحكومي والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطة المحلية.
6. توفير الدعم المالي لتحديث منظومة الرصد والدراسات والإنذار المبكر للمخاطر الزلزالية والبركانية والفيضانات والسيول.
7. دعم التأهيل الفني والتأهيل العالي التخصصي في فروع علم الزلازل والزلزالية الهندسية وإنتاج المعلومات وإدارة كوارث السيول والفيضانات.
8. دعم عمليات استحداث المواقع الإلكترونية والروابط المتخصصة و مواد النشر للمخاطر الزلزالية والبركانية والسيول والفيضانات.

وحسب هيئة الشؤون البحرية أنه لا توجد دراسات شاملة أو مصور جغرافي حول الأخطار المتعددة في البلد، لكن هناك دراسات على مستوى محدود تتعلق بإخطار محددة تم تنفيذها من خلال الأعمال الفردية للباحثين في المؤسسات أو الهيئات البحثية أو من خلال بعض المشاريع التي تم تنفيذها في هذا الشأن

## ب.التبني والإدماج الوؤسسي لهنظور النوع الاجتهاعي في الحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها.

### مستوى الارتباط:

2. ارتباط جزئي: اعتراف كامل بالقضايا مع استراتيجية/ إطار العمل للتعامل مع القضايا، إلا أن التطبيق لم يتم تنفيذه بالكامل في السياسات والممارسات، كما لم يتحقق الاقتناع التام من قبل الأطراف المعنية الرئيسيين.

هل البيانات المصنفة حسب النوع الاجتهاعي، متاحة ويجري تطبيقها لصنع قرار الحد من المخاطر واعمل الاستعادة؟ لا

هل الإهتهمات النوع الاجتهاعي تشير عن فكر وتنفيذ السياسة والبرامج بطريقة هادفة و مناسبة؟ نعم

برجاء تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود أو التركيز خلال النعوار المقبلة، وكذلك تقدير أنواع الاستهاترات أو الاستراتيجيات المطلوبة بحيث تركز جهود الحد من مخاطر الكوارث والتعافي على الدوافع ذات الصلة. كما أن هذه فرصة لتوضيح أسباب قيام - أو عدم قيام - نتيجة معينة بالتركيز على أحد دوافع التقدم.:

تعهد اليهن في هذا الجانب على نتائج التعدادات السكانية العامة، بحصر الذكور والإناث من كلا الجنسين، واتخاذ هذه البيانات أساسا لبعض ما يتم تخطيطه أو لها يفترض مواجهته، واستفادت اليهن من ذلك في مواجهة كارثة عزوف الفتاة عن التعليم، وبناء مدارس تواجه متطلبات الفتاة، خاصة في مواقع التشتت السكاني، كما أسهمت هذه البيانات في تسليط الضوء على بعض المخاطر الإنسانية التي تعاني منها الفتاة في اليهن كالزواج المبكر، ومعدلات الإنجاب، وحالات الوفاة من الجنسين وغير ذلك، لكن لا توجد مؤسسات رسمية تهتم بذلك بصورة منظمة، وقد تقوم بعض القطاعات بعمل ذلك كالمستشفيات وغيرها. ويتطلب الأمر إنشاء مراكز متخصصة على جميع المستويات بعد تحديد المشكلات في فئات مختلفة حسب أنواعها. كما ان عملية تقييم الكوارث لا تخضع لتصنيف النوع الاجتهاعي ونادرا ما يذكر احصائيات مصنفة باستثناء قاعدة البيانات الـ DESIVENTAR التي صنف فيها احصائيات الكوارث على هذا الاساس غالبا ولكن نحن نشدد هنا على ضرورة تحديثه بصورة مستمرة وتحليل البيانات .

## ج.تحديد وتعزيز قدرات الحد من المخاطر والتعافي منها.

### مستوى الارتباط:

1. ارتباط منعدم/ محدود: لا يوجد اعتراف بهذه القضايا في السياسات أو التنفيذ، أو هناك بعض الاعتراف ولكن جهود منعدمة/ محدودة للتعامل معها.

هل الوكالات المعنية والمؤسسات والهيئات المسؤولة على المستوى المحلي لديها القدرات من أجل انفاذ لوائح الحد من المخاطر: نعم

هل المؤسسات المحلية، ولجان القرى والمجتمعات المحلية والمتطوعين أو جمعيات الرعاية الحضرية المحليين قد تلقوا تدريباً بصورة صحيحة بالاستجابة للمخاطر: نعم

برجاء تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود أو التركيز خلال النعوار المقبلة، وكذلك تقدير أنواع الاستهاترات أو الاستراتيجيات المطلوبة بحيث تركز جهود الحد من مخاطر الكوارث والتعافي على الدوافع ذات الصلة. كما أن هذه فرصة لتوضيح أسباب قيام - أو عدم قيام - نتيجة معينة بالتركيز على أحد دوافع التقدم.:

بالنسبة للمستوى المحلي فإنه غير قادر على تنفيذ هذه اللوائح الغامضة إلى حد الن على المستوى الحكومي، وبالنسبة لعدم المقدرة

هذه يعود إلى إنعدام التأهيل والتدريب في هذا الجانب وعلى مستوى الدولة.

وأهم المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود:

- 1- توجيه الاهتمام إلى تضافر الجهد الشخصي والهلي والوطني إلى الاعتراف بمفهوم الحد من الكوارث تخطيطا وتنفيذا وتقويها.
- 2- الانطلاق من مفهوم الحد من الكوارث إلى مفهوم التعافي منها بالتعويضات وما يلزم.

وحسب هيئة الشؤون البحرية أن هناك المزيد من المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود لاسيها في بناء القدرات (تدريب ) دعم تقنيات الرصد والهاقبة للكوارث) وكذا نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات وذلك من خلال تبني استراتيجيات على مستوى مختلف القطاعات يتم من خلالها تقييم القدرات المتوفرة لديها وأوجه القصور وتحديد المتطلبات .

## د. إدهاج مداخل العدالة الاجتماعية والأمن البشري في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتعافي.

مستوى الارتباط:

1. ارتباط منعدم/ محدود: لا يوجد اعتراف بهذه القضايا في السياسات أو التنفيذ، أو هناك بعض الاعتراف ولكن جهود منعدمة/ محدودة للتعامل معها.

هل البرامج الاجتماعية والبيئية تأخذ في الإعتبار المخاطر التي يتعرض لها أشد الفئات ضعفاً والفئات المهمشة؟: نعم

هل معيير الحماية الاجتماعية / شبكات الأمان التي تحمي ضد مواطن الضعف المحددة، الخاصة بهم اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا قد تم تنفيذها على نحو كاف؟: نعم

برجاء تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود أو التركيز خلال النعوار المقبلة، وكذلك تقدير أنواع الاستثمارات أو الاستراتيجيات المطلوبة بحيث تركز جهود الحد من مخاطر الكوارث والتعافي على الدوافع ذات الصلة. كما أن هذه فرصة لتوضيح أسباب قيام - أو عدم قيام - نتيجة معينة بالتركيز على أحد دوافع التقدم.:

من أهم المجالات التي ينبغي التركيز عليها:

من المؤسف بان المجتمعات الأكثر عرضة للكوارث هي أيضا الأكثر قابلية للتضرر بفعل الفقر على سبيل المثال المجتمعات الساحلية في اليمن كسكان الحديدة، عدن وغيرها. هم الأكثر فقرا لذا لا بد من التركيز على المجتمعات الساحلية وتأهيلهم واعطائهم الاولوية بمستحققات الضمان الاجتماعي والتعليم والصحة ومكافحة البطالة فاليمن لها شريط ساحلي يمتد على البحرين العربي والاحمر بطول 2500 كم تقريبا

استحداث مدارس كافية للبيتم والمعوذين الذين يعجزون عن تعليم أنفسهم وإيوانهم. من أهم المجالات التي تحتاج علاج عاجل، انجراف تربة المدرجات الريفية، بعد إهمال المدرجات وتركها عرضة لعوامل التعرية المختلفة ؛ لذلك على الجهات الرسمية توجيه اهتمام خاص لإعادة تأهيلها كون اغلب سكان اليمن هم سكان ارياف واعتمادهم الاساسي على الزراعة وعمل حواجز مائية وحصاد مياه الامطار ودورات مجال التثقيف الزراعي.

## هـ. تقوية المشاركة والشراكات مع الأطراف الغير حكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على جميع المستويات.

### مستوى الارتباط:

1. ارتباط منعدم/ محدود: لا يوجد اعتراف بهذه القضايا في السياسات أو التنفيذ، أو هناك بعض الاعتراف ولكن جهود منعدمة/ محدودة للتعامل معها.

هل هناك وسائل ومصادر لنقل الخبرة المهنية والمهتنية، أو المعارف التقليدية في الحد من مخاطر الكوارث؟ نعم

إذا كان الأمر كذلك، هل يجري إدهاجها ضمن الخطط والأنشطة المهنية و الوطنية للحد من مخاطر الكوارث بطريقة هادفة؟ -- غير مکتهل --

برجاء تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود أو التركيز خلال الأعوام المقبلة، وكذلك تقدير أنواع الاستثمارات أو الاستراتيجيات المطلوبة بحيث تركز جهود الحد من مخاطر الكوارث والتعافي على الدوافع ذات الصلة. كما أن هذه فرصة لتوضيح أسباب قيام - أو عدم قيام - نتيجة معينة بالتركيز على أحد دوافع التقدم.:

لابد من تشجيع منظمات المجتمع المدني كونها الاقرب للمجتمعات على حملات توعية واقتراح برامج شراكة والترويج له ولانشطته كنهوذج لتشجيع الاخرين وخصوصا الاعمال التطوعية وتوجيهها الى المناطق الاكثر ضعفا عبر خطة مشتركة المهام. يجب اقتراح مذكرات ومذكرات تفاهم مع القطاع الخاص كونه شريك اساسي بالعملية التنهوية ومكافحة البطالة. وأهم المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود أو التشديد خلال الأعوام المقبلة رعاية الشراكة مع القطاع غير الحكومي والمجتمع المدني والقطاع الخاص على جميع المستويات، ومشاركة المجتمع، و قيام التوجهات المهنية على المشاركة بالاستغلال الفعال لآليات التعامل الوجودية بالفعل كما أنها مفيدة في دعم معرفة وقدرات المجتمع، فإن الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص أداة مهمة في الحد من خطر الكوارث. وقد تتكون تلك الشراكات من هيئات عامة مثل هيئات حكومية أو مؤسسات أكاديمية أو تعليمية أو منظمات غير حكومية مع منظمات تجارية مثل الشركات والاتحادات والمؤسسات الخاصة. تقدم تلك الشراكات الفرص لضم الموارد والخبرات للعمل المشترك للحد من الإخطار والخسائر مما يؤدي بدوره إلى تعزيز قدرة الاحتمال للمجتمع وتقليل قابلية التخضر، ويتطلب تفعيل هذا الموضوع القيام بحملات توعية وورش عمل ولقاءات مع الشركات الخاصة لإقناعها وحثها وتشجيعها بأهمية مثل هذه الشراكة.

## و.دوافع التقدم المهترتبة على السياق

### مستوى الارتباط:

1. ارتباط منعدم/ محدود: لا يوجد اعتراف بهذه القضايا في السياسات أو التنفيذ، أو هناك بعض الاعتراف ولكن جهود منعدمة/ محدودة للتعامل معها.

برجاء تحديد المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود أو التركيز خلال الأعوام المقبلة، وكذلك تقدير أنواع الاستثمارات أو الاستراتيجيات المطلوبة بحيث تركز جهود الحد من مخاطر الكوارث والتعافي على الدوافع ذات الصلة. كما أن هذه فرصة لتوضيح أسباب قيام - أو عدم قيام - نتيجة معينة بالتركيز على أحد دوافع التقدم.:

- بناء القدرات الوطنية .
- توفير الدعم المالي والفني اللازمين .
- سن وتعديل وتفعيل التشريعات والقوانين .
- دعم نقطة الاتصال الوطنية لتصبح جهة مستقلة وذات سيادة في جانب الحد من مخاطر الكوارث

- نشر التوعية على كافة المستويات الرسمية والشعبية.
- عمل شبكة وطنية موحدة لنشر المعلومات والدراسات والأبحاث.
- تقييم المخاطر وعمل المسوحات .
- جمع وتحديث المعلومات وتحليلها .
- تأهيل المجتمعات المحلية المعرضة للكوارث .
- توفير الأجهزة والمعدات اللازمة .
- تنمية الموارد والقدرات المؤسسية.
- جذب الأنصار من القيادات وتهيئة القرار للحد من خطر الكوارث.
- مراعاة أنظمة السلام أثناء إنشاء المدارس والمستشفيات والبنية التحتية الهامة .
- بناء الإستراتيجيات السليمة لإعادة التأهيل أو تضمين آليات الحد من خطر الكوارث في الخطط الوطنية للتنمية.

## القسم 9: التطلعات المستقبلية

### التطلعات المستقبلية المنطقة 1

الإدماج الأكثر فاعلية للاعتبارات مخاطر الكوارث في سياسات ومخططات وبرامج التنمية المستدامة على جميع المستويات، مع التركيز على منع الكوارث وتخفيف آثارها وزيادة الاستعداد وخفض قابلية التضرر.

#### التحديات الكلية :

- تواجه الجمهورية اليمنية تحديات كثيرة في كافة مجالات الدولة الإستراتيجية، بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي وتفشي الفقر والجهل والفساد الإداري والمالي، فلا يندرج ضمن أولويات الدولة التي مازالت تواجه قصورا في استكمال البنية التحتية ومشاريع التنمية وتواجه التحديات التالية:
- غياب الوعي الرسمي والشعبي .
  - جزئية التشريعات والقوانين.
  - تداخل المسؤوليات انعكاسا لقصور التشريعات والقوانين .
  - شح الموارد المالية المتاحة وشبه انعدامها على مستوى ميزانية الدولة .
  - غياب الخبرات الوطنية و المحلية .
  - إنعدام الإمكانيات الفنية والاجهزة الحديثة .
  - ضعف التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة .
  - غياب التعامل مع البرامج التطبيقية التقنية الحديثة في معالجة المشكلات .
  - مفهوم الحد من الكوارث غير معرف ضمن الهيكل العام للدولة اوحتي في خطتها السنوية اوالخطة الخمسية اوالبرنامج الاستثنائي.
  - غياب هيئة مستقلة معنية بقضايا الكوارث بشقيها الطبيعي والصناعي لتفادي تداخل الصلاحيات .
  - عدم استكمال قدرة الحكومة للانتقال من المركزية إلى اللامركزية لتطبيق الحكم المحلي .
  - عدم التركيز على الأهمية البالغة لسياسات الحد من خطر الكوارث للتوليات المحلية والوطنية الصاعدة وتقدير بيان حول الرؤية المستقبلية يلخص التوجه المستقبلي الذي ستتبناه أهداف الحد من خطر الكوارث.

وفق الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ التي أجريت 2007 خلصت إلى أن عام 2100 سيشهد كثيرا من الأحداث والتحديات نتيجة الاحتباس الحراري والغازات الدفينة نورها:

- زيادة متوسط درجة الحرارة السطحية ( تغير درجة حرارة الهواء السطحي بمعدل 1,1-6,4 درجة مئوية .
- زيادة مستوى ههوضة المحيطات .
- زيادة معدلات الحرارة / الهوجات الحارة .
- زيادة معدلات سقوط الأمطار .
- زيادة مستوى سطح البحار بمعدل 18-19 سم .
- من المتوقع إن تزيد الأمطار في مناطق خطوط العرض المرتفعة وانحسارها في مناطق خطوط عرض المنخفضة .
- حدة النعاصير الاستوائية لسرعة الرياح وزيادة الأمطار الصحوية بارتفاع درجات حرارة سطح البحر، واليهن بحكم موقعها الجغرافي على البحرين الأحمر والبحر العربي وخليج عدن والمحيط الهندي معرضة لمخاطر تغيرات المناخ.

#### بيان التطلعات المستقبلية :

تتطلع اليمن إلى أداء واجباتها تجاه قضية الحد من مخاطر الكوارث محليا ووطنياً وإقليمياً ودولياً وفقاً لتوصيات" إطار عمل هيوغو 2005-2015، فإن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث ، إذا تجاوزت تحدياتها، وتسعى إلى إنشاء هيئة مستقلة معنية بشؤون الحد من الكوارث تمثل الجهات جميعاً ، وتنفيذ خطط الحكومة ذات الصلة، إلا أن وضعها الاقتصادي المتردي وعجزها عن تحمل أعباء مالية يقف في طريق إنشاء هذه الهيئة، ومع ذلك فهي مستهزة في هذا الدور حسب قدراتها من خلال نقطة التواصل الوطنية وكافة الشركاء.

وأهم أولويات التطلعات المستقبلية اليمنية تجاوز العوائق المالية والفنية والتنسيقية والانطلاق إلى الاستعداد الوطني المحلي الحكومي

للكوارث والتعامل معها، بتطوير أجهزة إنذار مبكر ورفع الوعي العام بأضرار التغيرات المناخية وتوسيع رقعة المشاركة العامة وتوفير الإمكانات المالية والفنية وتأهيل القدرات وتطوير القوانين، واستمرار التعاون الدولي مع المنظمات الدولية الفاعلة والحكومات الصديقة الهانحة والاستفادة من خبراتها...  
وتتطلع اليه إلى تحديد التحديات العامة أهم تحقيق الأولويات الهيمنة أهم كل الأهداف الإستراتيجية، والتركيز على الأهمية البالغة لسياسات الحد من خطر الكوارث للأولويات المحلية والوطنية والإقليمية المساعدة وتقدير بيان حول الرؤية المستقبلية يلخص التوجه المستقبلي الذي سنتبناه أهداف الحد من خطر الكوارث.

ومن أجل التصدي لهذا الكوارث والتغيرات المناخية تتطلع اليه إلى:

- سن تشريعات تحد من انبعاث الغازات الدفينة .
- إعادة التخطيط العمراني ومراعاة الشروط والمعايير الصحية والفنية للمساكن والمنشآت وتطبيق كود البناء .
- إقامة الحدائق والمنتزهات العامة والحدائق المائية / حصاد مياه الأمطار والمنشآت الصناعية البعيدة عن التجمعات السكانية.
- إطلاق حملات التشجير المنتظمة ورعاية الأشجار المقامة . ويأتي هذا بعد توفير مصادر متجددة للمياه التي تشكل المشكلة الرئيسية .
- إعادة تدوير ومعالجة المياه العادمة ومياه المساجد والاستفادة منها في ري الحدائق والمنتزهات.

## التطلعات المستقبلية للمنطقة 2

تطوير وتعزيز المؤسسات والبنيات والقدرات على جميع المستويات - وخاصة على مستوى المجتمعات - والتي بوسعها أن تشارك في بناء القدرة على مواجهة الكوارث.

### التحديات الكلية :

- رفع مستوى الوعي بمخاطر الكوارث لدى فئات المجتمع بصورة عامة وفئات الشباب والطلاب بصورة خاصة . وهذا يأتي بعد توعية وأقناع صناع القرارات .
- دعم البناء المؤسسي وبناء القدرات وتحقيق أعلى درجات الكفاءة، والانداء النوعي والكمي .
- تحقيق توازن عادل بين متطلبات التنمية ومتطلبات الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية .
- بناء القدرات على كافة المستويات .
- تفعيل التشريعات والقوانين المنظمة لسير عمليات الحد من خطر الكوارث .
- توفير التجهيزات والمستلزمات الخاصة بأنظمة الاستشعار عن بعد والإنذار المبكر والتركيز على المناطق المعرضة للكوارث وأيضاً المناطق القابلة للتضرر .
- تشجيع المجتمع المحلي على المبادرات الذاتية من أجل التصدي لمخاطر الكوارث .

### بيان التطلعات المستقبلية :

بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني التي تركز نشاطاتها في حالات الطوارئ والازمات والمجالات المرتبطة بها وتعزيز المؤسسات والبنيات والقدرات لبناء قدرة التحمل للأخطار.

## التطلعات المستقبلية للمنطقة 3

التصميم المنهجي لمداخل الحد من المخاطر في تصميم وتنفيذ خطط الطوارئ وفي برامج الاستجابة والتعافي لإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة.

### التحديات الكلية :

- تحديد التحديات العامة أمام تحقيق الأولويات الهيئية أمام كل الأهداف الإستراتيجية.
- تقديم بيان حول الرؤية المستقبلية يُلخص التوجه المستقبلي الذي ستتبناه أهداف الحد من خطر الكوارث.
- إدماج المفاهيم والنماذج الخاصة بالحد من المخاطر ضمن مناهج التعليم العام.
- تشجيع المبادرات على البحث العلمي والابتكار.
- تغيير السلوكيات الخاطئة وأنماط الاستهلاك غير منظم .

### بيان التطلعات المستقبلية :

تتطلع اليمن إلى تطوير البحث العلمي والقدرات والكفاءات الإنسانية لبناء قدرات واسعة مرنة قادرة على مواجهة الأخطار، من خلال إدماج المجتمع المحلي والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية والدول الصديقة المانحة ورسم نسق علمي ومنظم مشترك لمواجهة كل المخاطر بدعم وتعدد المصادر داخليا وخارجيا. مع الأخذ بعين الاعتبار معالجة المخاطر حسب أولوياتها، والتركيز على الجانب الوقائي حتى يمكن تجنب الجانب العلاجي، والتركيز على وسائل التعافي والتكيف مع الحوادث.

## التطلعات المستقبلية للمنطقة 4

The United Nations General Assembly Resolution 66/199, requested the development of a post-2015 framework for disaster risk reduction. A first outline will be developed for the next Global Platform in 2013, and a draft should be finalized towards the end of 2014 to be ready for consideration and adoption at the World Conference on Disaster Reduction in 2015.

### التحديات الكلية :

- العنصر المتصل برفع الوعي على كافة الأصعدة وإدراج مفهوم المخاطر بالمناهج الدراسية الأساسية والثانوية والجامعية .
- تعزيز طرق والبيانات حشد الدعم الهالي لتنفيذ البنود المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث كون العائق الأساسي في اليمن يتمثل بشحة الموارد المالية.
- إعداد بند مهمي ملزم للدول باتخاذ الإجراءات اللازمة كإنشاء هيئة مستقلة خاصة بالDRR وقوانين تنظّمها وتحدد الأدوار والمهام .
- بند الاستعداد لمواجهة الكوارث كالخطط والاستراتيجيات مازال محدود واللامر الانذار المبكر الذي نسخته كثيرا ولم نلهمسة لحد الآن.
- بناء القدرات المؤسسية والفردية على مواجهة الكوارث و تشجيع البحوث والدراسات الخاصة بالحد من الكوارث عمل تخصصات أكاديمية بهذا الجانب
- الشراكة مع المجتمعات المحلية كونها المستهدف من العملية برمتها عن طريق برامج تدريبية وتأهيلية .

## القسم 10: الأطراف المعنية

الإدارات / المنظمات التي ساهمت في هذا التقرير

المنظمة	النوع	نقطة الاتصال
الإدارة العامة للسياسات والبرامج البيئية	Gov	م. علي الفلاحي
الإدارة العامة للطوارئ والكوارث البيئية - وزارة المياه والبيئة	Gov	هاجد عبد الهجيد الرفاعي - المدير العام - نقطة الاتصال الوطنية
الهيئة العامة لحماية البيئة	Gov	
الهيئة العامة للموارد المائية	Gov	م. محمد الصلوح
مركز الرصد الزلزالي	Gov	م. جهال شعلان - مدير المركز
هيئة المساحة الجيولوجية - وزارة النفط والمعادن	Gov	
جمعية الهلال الأحمر اليمني	NGO	محمد صولان